مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

محضر الجلسة 433

التاريخ: الثلاثاء 10 ربيع الأول 1426 (19-04-2005)

الرئاسة: المستشار السيد عبد الرحمان لبدك الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ثلاث ساعات ونصف، ابتداء من الساعة الثانية والنصف بعد الزوال.

جدول الأعمال: الأسئلة الشفوية.

المستشارالسيد عبد الرحمان لبدك رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الوزير،

الإخوة المستشارين،

عملا بأحكام الدستور ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها. وقبل الشروع في تناول جدول أعمال جلسة اليوم أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

المستشارالسيد محمد سعدون أمين المجلس:

بسم الله الرحمان الرحيم .

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الإخوة المستشارين،

الأسئلة الشفوية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين ابتداء من يوم الثلاثاء 12 أبريل 2005 والى غاية يومه الثلاثاء 19 أبريل 2005 .

عدد الأسئلة الشفهية : 30 سؤالا.

عدد الأسئلة الكتابية : 5 أسئلة.

عدد الأسئلة التي تم سحبها: سؤال واحد.

كما توصلت رئاسة مجلس المستشارين برسالتين من المستشار المحترم السيد عمر محب، الأولى تخص استقالته من فريق الاتحاد الديمقراطي والثانية تخص التحاقه بفريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية. وبرسالتين من المستشار المحترم السيد المحجوب الدبدا، الأولى تخص استقالته من فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية والثانية تخص التحاقه بالفريق الاشتراكي.

كما توصلت الرئاسة برسالة ومذكرة من السيد نبيه بري رئيس الاتحاد البرلماني العربي حول الممارسات الإسرائيلية الإرهابية الأخيرة في فلسطين المحتلة والتهديدات المستمرة للقدس والمسجد الأقصى والتي تهدف إلى تقويض الجهود الدولية الرامية إلى بلوغ تسوية عادلة وشاملة لأزمة الشرق الأوسط والاستمرار في سياسة فرض الأمر الواقع وشطب آمال الشعب الفلسطيني لاستعادة أرضه المحتلة وتحقيق حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية.

وبهذه المناسبة يهيب السيد رئيس الاتحاد بجميع البرلمانات أن تطلب من حكوماتها ممارسة الضغوط على الحكومات الفاعلة وإجراء الاتصالات مع المؤسسات البرلمانية الدولية القارية والإقليمية والجهوية لكبح جماح الحملة العدوانية والاستيطانية الإسرائيلية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين قبل أن نشرع في معالجة جدول أعمال اليوم وتطبيقا لمقتضيات المادة 128 أعطي الكلمة للسيد رئيس فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية لتقديم إحاطة في الموضوع إلى المجلس الموقر.

المستشار السيد إدريس الطوي:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السيدين الوزيرين المحترمين،

زملائي المستشارين المحترمين،

طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، أتشرف بتناول الكلمة لأحيط المجلس علما بقضية طارئة ألا وهي انتقال القوافل الطبية إلى المناطق النائية، وذلك لفحص ومعالجة المعوزين وذوي الحاجات في بلادنا وإذا كان الأمر محمودا لهذه الفعاليات وجمعيات المجتمع المدني بما في ذلك من عمل إنساني وعمل تضامني الذي هو من مقتضيات دستور المملكة وشيم مجتمعنا.

إننا رأينا بأم أعيننا الطوابير الكبيرة التي تتكون عند مجيء هذه القوافل الطبية وخاصة في المناطق النائية كالإقليم الذي أنتمي إليه هو إقليم الراشيدية وفي جماعات بالتحديد إملشيل وأحضير وأيت يحيى ذات المسالك الوعرة وهذا يدل على الخصاص الكبير في التجهيزات الطبية بهذه المناطق، وكذا الحالة الصحية التي توجد عليها مجموعة من سكان المغرب القرويون لكن المسألة لا تقف عند هذا وإن ما نريد أن نعرضه على الرأي الوطني ونحن في فصل الربيع والصيف إذ تنشط هذه الجمعيات هو هل هناك من تنسيق محكم بين أعمال هذه

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

الجمعيات الطبية لهذه القوافل والهياكل المحلية ؟ وهل هذه الأطر المحلية هي قادرة على مواكبة العمل الذي تقوم به هذه القوافل؟ وهل هناك من تتبع للمرضى التي أجريت لهم عمليات جراحية؟

أسئلة متعددة تطرح بإلحاح لما في ذلك من خطورة في هذا الموضوع. قد يقول قائل وما الخطورة في ذلك؟ وما موطن الخطورة في ذلك؟

إن الأمر لما قرر فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية هذه الإحاطة، لم ينطلق من فراغ، بل من شهادات مختلفة بأن هناك حوادث تقع في مزاولة هذه القوافل الطبية لعملها الإنساني؟ كم من شيخ لم يشاف بصره، بل زاده تعقيدا إلى فقدانه؟ وكم امرأة تناولت دواء وبعد رحيل القافلة الطبية نفذ الدواء ولم تجد ما تشتري به بقية الدواء لأن الوصفة كانت على الأمد الطويل وزاد داءها قوة وتأصلا وتضررت من هذه العملية .

فريقنا يوجه نداء إلى السلطات المختصة لمراقبة أعمال هذه القوافل الطبية الإنسانية المتنقلة من جهة وتنسيق محكم بين المستشفيات المحلية وهذه القوافل حتى لا نترك مجالا لبعض المشاكل التي قد تقع في انتظار بالطبع العناية الكافية بالعالم القروي الوطني ولأن هذه القوافل لا يمكن إلا أن تكون حلا مؤقتا في انتظار تعميم التغطية الصحية لجميع رعايا صاحب الجلالة نصره الله. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. المتدخل الموالي في إطار دائما المادة 128 رئيس فريق الاتحاد الدستوري أو من ينوب عنه.

المستشار السيد أحمد المالكي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الإخوة المستشارين،

طبقا لمقتضيات النظام الداخلي للمجلس الموقر، يشرفني أن أحيط المجلس علما بأن موظفي العديد من غرف التجارة والصناعة والخدمات بالمغرب لم يتوصلوا بمرتباتهم الشهرية لشهر مارس المنصرم ويبدو أن شهر أبريل سيأتي في نفس الاتجاه.

هذا وفي الوقت الذي كانت تنتظر فيه الموارد البشرية للغرف المذكورة أن تحظى بنتائج الحوار الاجتماعي كبقية إخوانها من موظفي الإدارة العمومية فوجئ هؤلاء بكون العديد من الغرف التي ينتمون إلى إطارها أوقفت صرف المرتبات منذ شهر مارس تحت ذريعة عدم توفرها على الاعتمادات اللازمة.

لذلك وكأننا نريد أن نقيم هيئات دولة دون أن نوفر لها الحد الأدنى من الإمكانيات اللازمة لاستمرارها فقط لا لأدائها دورها على أكمل وجه. هذا للأسف مشكل خطير وينطبق على أمثلة عدة.

والخطير في الأمر هو أننا واعون أن ليس للموظف سوى المرتب لسد حاجياته وحاجيات عائلته الضرورية للحياة، ففي الوقت الذي نقطع فيه حبل الوريد فإننا نأزم هذا الموظف ونخلق له مشاكل خطيرة تؤثر على نفسيته وعلى أحواله العائلية أو أننا نحث على نهج سلوكات مخالفة للقانون بالنهب أو الرشوة.

نرجو من خلال هذه الإحاطة أن يتحرك أصحاب القرار ويتحاوروا مع هذه الشريحة الغاضبة حقا والتي لم تشأ أن تلجأ إلى أساليب ضغط كما قالت في رسالة موجهة إلى اللجنة الوطنية للتنسيق بين هذه الغرف وذلك خدمة للصالح العام. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على وعي وعلى روح مواطنة علينا أن لا نكسرها في صدور هذه الشريحة خاصة ومواطنينا المغاربة عامة. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. آخر متدخل في إطار المادة 128 رئيس الفريق الكونفدرالي.

المستشار السيد خليد الطمي لهوير:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أذكر السادة أعضاء المجلس أن هذا الفضاء عرف تأكيدات متكررة من طرف الحكومة أنها حريصة على الالتزام بتعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان في بلادنا، وحرصنا بدورنا في الفريق الكونفدرالي أن نكون إيجابيين في التعاطي مع مثل هذه الالتزامات، لا سيما حينما نرى خطوات الانفتاح الكبير للبلاد على حقوق الإنسان، بيد أننا نفاجأ في كثير من الأحيان أن هذا التقدم نحو احترام حكم القانون لا يسير على خط ثابت، بل تعقبه ارتدادات الى الوراء تعكر الصورة التي يحاول المغرب أن يقدمها على نفسه داخليا وخارجيا وأصبحنا نتلقى ببالغ القلق أخبار متواترة عن المساس بالحقوق والحريات في أقاليم متعددة من المغرب وسلسلة من التدابير لقمع حرية التعبير، ويمكن تقديم بعض الحالات من قبيل الأمثلة لا الحصر.

× الرد العنيف على الحركة الاحتجاجية للصيادين بالجنوب.

× استخدام القوة المفرطة لتفريق التظاهرات السلمية للنشطاء الأمازيغيين.

× اللجوء المستمر إلى أسلوب القمع لتفريق تظاهرات المعطلين.

× تهديد الصحافيين.

ناهيك عن الزيادة الملموسة في مزاعم التعذيب وسوء المعاملة

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

والتي ترددت أصداها مع الأسف في لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة ولجنة حقوق الإنسان في جنيف في دورتها الواحدة والستين التي بدأت أشغالها في الشهر الجاري، كما تناقلتها كبريات المنظمات الحقوقية العالمية وفي مقدمتها منظمة العفو الدولية.

غير أن ما نود أن نحيط به علما هذا المجلس الموقر والذي نعتبره يكتسي خطورة بالغة هو أنه في الوقت الذي يحتفل فيه المغرب بمضي سنة على إصدار قانون الأسرة الذي نعتبره خطوة غير مسبوقة في تاريخ المغرب ويقدم نموذجا متقدما في المنطقة العربية كلها وفي الوقت أيضا الذي تتحرك فيه أقطار العالم قاطبة في حملة عالمية لمناهضة العنف ضد المرأة ، تلجأ الحكومة إلى أسلوب الترهيب والتخويف والتعنيف لمنع وقفة سلمية على شكل سلسلة بشرية تحت شعار: من أجل إقرار المساواة بين الجنسين في التشريعات الوطنية وفق المعايير الدولية، دعت إليها هيأة التنسيق الوطنية لبرنامج تخليد اليوم العالمي للمرأة المشكلة من هيئات ومنظمات نسائية وحقوقية ونقابية وذلك يوم السبت 16 أبريل 2005.

إننا نعتبر في الفريق الكونفدرالي أن هذا الحدث يكتسي خطورة بالغة لأنه يأتي في سياق سياسة متصاعدة لتقييد الحريات الأساسية وممارسة الحقوق وفي مقدمتها حق التجمع السلمي، بل لأنه يضرب في الصميم الثقة في نفوس النساء والمدافعين عن حقوق الإنسان، أيضا لأنها تمس حرية التعبير والحق في التجمع السلمي وهما حقان من الضروري جدا حمايتهما مع استعداد المغرب لإجراء الانتخابات البرلمانية التي حدد موعدها في 2007والتي تعهد جلالة الملك محمد السادس بأن تكون محطة إقلاع المغرب نحو مستقبل أفضل. أيضا لأنها تستند لأي قاعدة قانونية أو حقوقية، فالمتعارف عليه قانونيا، قانونا وقضاء وفقها أن يكون تنظيم وقفة سلمية والقيام بها دون إذن أو إخبار مسبق.

إن وقفة سلمية للنساء على شكل سلسلة بشرية لا يمكن أن يشكل خطرا على الأمن أو الصحة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين. لذا نطلب من الحكومة أن تفي بالتزاماتها الحقوقية والاجتماعية أيضا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق. إذن نشرع على بركة الله في معالجة الأسئلة الشفهية ونبدأ بالجزء المتعلق بالأسئلة الآنية. أول سؤال آني نستهل به هذه الجلسة موجه إلى السيد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة حول الوضعية الإدارية والمالية لمجموعة من أطر وموظفي الإذاعة والتلفزة ووزارة الاتصال للمستشارين السادة: خليد العلمي لهوير، محمد المرس، محمد بورمان، عبد المالك أفرياط، مصطفى الشطاطبي، محمد ادعيدعة، أحمد أخميس، أحمد الزايدي، عمر الإدريسي، عمر اجمايلي، محمد لشكر، محمد عشاب.

يتفضل أحد السادة المستشارين لبسط السؤال. تفضل السيد أحمد.

المستشار السيد أحمد أخميس:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

موضوع سؤالنا حقيقة مأساة اجتماعية حقيقية امتدت في الزمن طويلا، امتدت لخمس سنوات كاملة، غدا الأربعاء 20 أبريل ستقفل هذه المأساة سنتها الخامسة بالتمام والكمال. خمس سنوات من المعاناة الحقيقية لمجموعة من أطر وموظفي الإذاعة والتلفزة ووزارة الاتصال وعددهم 85موظف وموظفة، الذين ظلوا يعانون كما قلت لخمس سنوات جراء قرارات إدارية جائرة هي نتيجة لتلك المتخذة في حق أولئك الذين قالوا لنا إبانه أنهم ارتكبوا جرائم مالية في حق المؤسسة، وكان لذلك كله انعكاسات سيئة وصلت حد انتحار بعضهم لن أدخل فيما يتعلق بهذا الانتحار، السيد منتب أو ضحية؟ على كل ما يهمني هنا هو أن هؤلاء الضحايا تم تجميد أجورهم الشهرية ووضعيتهم الإدارية والمالية منذ شهر أبريل 2000 دون سند إداري أو قانوني.

من نافلة القول، السيد الوزير المحترم، أن تجميد وضعية هؤلاء سواء في التلفزة أو الإذاعة أو في وزارة الاتصال لها انعكاسات سلبية وسيئة على وضعيتهم الاجتماعية. والمؤلم أن موضوع هؤلاء الضحايا مطروح دوما مكن طرف إخواننا الكونفدراليين في كل من وزارة الاتصال والإذاعة والتلفزة دون جدوى ودون فائدة، مما يطرح سؤالا عميقا فيما يتعلق بمصداقية الحوار: هل هناك فعلا ثقافة الحوار؟ هل تشبعنا جميعا بهذه الثقافة أم مازال بيننا من له حنين إلى الماضي المقيت الذي رفضناه جميعا؟

إذن هناك رسالة من السيد الكاتب العام للإذاعة والتلفزة المغربية بادر فيها في 21 شتنبر 2004بمكاتبتكم لأجل معالجة الموضوع بما ينصف هؤلاء ويرفع عنهم الظلم اللاحق بهم وتحملوه كل هذه السنوات.

وتجدر الإشارة السيد الوزير إلى أن هذه المجموعة أو مجموعة منهم تقدمت بدعوى قضائية لدى المحكمة الإدارية وربحت الدعوى ولكن بدون تنفيذ، مما يطرح سؤالا عميقا أيضا نحو جدوى أحكامنا، وخاصة إذا عرفنا أن هناك الكيل بمكيالين عندما يتعلق الأمر بأحكام لصالح العمال تكون أشياء أخرى وعندما يتعلق بالباطرونا فإنها تنفذ بشكل مستعجل.

أسئلتنا السيد الوزير: ما هي الإجراءات والتدابير التي اتخذتموها أو التي تنوون اتخاذها لأجل معالجة هذا الملف، خاصة وأن هناك تدابير وإجراءات تتخذ لأجل تحويل الإذاعة والتلفزة إلى شركة وطنية؟

سؤال مباشر، ربما ساذج، هل تنوون معالجة هذا الملف قبل هذا التحويل للحيلولة دون وقوع كارثة اجتماعية خطيرة في صفوف أسر هؤلاء الضحايا؟

شكرا السيد الوزير، شكرا السيد الرئيس.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة الآن للسيد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة للإجابة على السؤال. تفضلوا السيد الوزير.

السيد نبيل بنعبد الله وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة:

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشكر بداية السادة المستشارين على طرحهم هذا السؤال، وأود التأكيد أن وزارة الاتصال تولي بالغ العناية والأهمية لأوضاع الموارد البشرية وضرورة النهوض بها وتأهيلها وتسريع وثيرة معالجة مختلف الملفات بما يمكن من مواجهة تحديات ورهانات المرحلة، خاصة ما يتصل بتفعيل وترجمة مضامين الإصلاح الشامل الذي يعرفه المشهد السمعي البصري المغربي، أساسا منه العمومي.

وتجسيدا لهذا الالتزام المبدئي والقانوني، خاصة مع تحول الإذاعة والتلفزة المغربية، كما ذكرتم، إلى شركة وطنية للإذاعة والتلفزة وكذلك انسجاما مع مقتضيات قانون الاتصال السمعي البصري الذي صادقتم عليه، أذكر السادة المستشارين بأنه تم الشروع فعلا ومنذ مدة في حوار عميق وفي تفعيل هذه الاستراتيجية على مستويات متعددة على المدى القصير أساسا تسوية الملفات الشائكة وذات الأولوية في هذه المؤسسة لكونها تهم أعداد كبيرة وكبيرة جدا من الموظفين ومن العاملين، الشيء الذي تطلب القيام بتدقيق ما يناهز ألفي ملف داخل الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة دون احتساب الإجراءات المستعجلة المتعلقة بحالات خاصة.

هكذا تمت معالجة 824 حالة ترقية بالرتبة منذ سنة 1998 إلى يومنا هذا و 54 حالة ترقية بالدرجة بالنسبة للأعوان العموميين المجمدة أوضاعهم منذ سنة 1998 وكذلك 376 حالة ترقية داخل أو خارج الحصة.

وعلى المدى المتوسط مباشرة بعد تأشير المصالح المالية على التدابير المتخذة أعلاه، مما يسمح للمؤسسة بضبط الجانب المالي والحسابي وكذا حصر الحصص المتبقية للترقية سيتم من جهة الشروع في الترقيات المتبقية للحالات المستوفية للشروط القانونية بالنسبة لسنوات 2005،2004،2003 ومن جهة أخرى معالجة حالات ترقية المهندسين ومراعاة لعنصر مناقشة أطروحاتهم.

بالطبع سؤالكم يتعلق بالحالات الخاصة لبعض الموظفين الذي هم غير مرسمين، وهذا الأمر فعلا نجد فيه بعض المشاكل في معالجته، لكن أذكركم السيد المستشار المحترم أولا أننا ملتزمون بالحوار الاجتماعي وأننا سنستمر في هذا النهج وأنني التزمت شخصيا بأن هذه الحالات ستتم معالجتها بشكل من الأشكال في إطار الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة .

كما قلتم هناك حكم قضائي صدر في هذا الموضوع، الأمر لا يهم فقط وزارة الاتصال، الأمر يهم كذلك وزارة المالية والاقتصاد وبالتالي علينا أن نعالج هذا الموضوع في إطار هذا التحول، التحول وقع بحيث أن الشركة الآن أسست لكن أوضاع العاملين ستتم معالجته بالتدريج وأعاهدكم بأننا كما قلنا للنقابات وكما قلنا للشركاء الاجتماعيين سنعمل على معالجة هذه الحالات، كل هذه الحالات بدون استثناء. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة الآن لأحد السادة المستشارين للتعقيب على جواب السيد الوزير، السي عبد المالك.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس. أولا لابد أن نسجل التزام الوزارة بالحوار الاجتماعي، لكن ربما نختلف عن أي حوار اجتماعي، لأنه الحوار الاجتماعي لا يجب أن يكون غير نفرقو اللغا، بل الحوار الاجتماعي الذي يفضي إلى اتفاق ينصف كل المعنيين.

للأسف أيضا السيد الوزير أننا كنا ننتظر منكم أن تجيبوا عن سؤال يتعلق ب 85 موظفة وموظفا لم يتوصلوا بأجورهم منذ خمس سنوات، وجاء في ردكم أن وزارة الاتصال تولي بالغ الأهمية، أنا أعتقد هذه الصيغة أن الوزارة أو كباقي الوزارات تولي بالغ الأهمية للقضايا المطروحة عليها أصبحت لا تستساغ، بل يجب أن تكون هناك حلول حقيقية لحل هذا المشكل وإلا كيف أننا .. كيف يقبل أن شريحة من الموظفين الذين هم يشتغلون لا يتقاضون أجورهم؟ وهذه ليست مزايدة السيد الوزير هاذي خمس سنين الناس يشتغلون ولا يتقاضون أجورهم، فنحن نتساءل معكم هذه طريقة تجويع لشريحة ربما ما عندها حتى ذنب فيما وقع داخل هذه المؤسسة وما عندها حتى علاقة بالمشكل اللي وقع داخل هذه المؤسسة .

للأسف أنه نعم السيد الوزير في رده طرح مسألة الترقيات، نحن لم نطرح سؤالا حول الترقية طرحنا أنه خص يكون حوار حقيقي اللي ينصف هذه الشريحة والتي تنتظر أنه كيخص تسوى وضعيتها وهي وضعية اجتماعية كارثية واللي غير مقبولة ونحن جميعا خاصة أنه هناك أحكام قضائية أنصفتهم وأنا لا يمكن لي أنني أتقبل أن السيد الوزير يقول أن هاذ الشي متعلق بوزارة المالية ونحن جميعا نتوق إلى دولة الحق والقانون، ودولة الحق والقانون هي أننا ننصف المظلومين وأننا نطبق القانون وأننا نحترم الأحكام القضائية، خاصة أنها تصدر باسم جلالة الملك.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة الآن للسيد الوزير للرد على التعقيب.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

السيد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسرعة السيد الرئيس، فقط أؤكد أنه الإشارة إلى مشكل الترقية هو دليل على أن هناك حوار عميق داخل هذه المؤسسة اللي هي الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة اليوم، الإذاعة والتلفزة المغربية من قبل لأن هناك المئات، بل ما يناهز تقريبا 1500 ملف تمت مراجعتهم واستفاد الموظفون من هذه الترقية وهذا أمر هام وهام جدا يجب أن نضعه في إطاره العام أي أن هناك حوار وهناك نتائج وهناك تقدم.

هذا شيء أول يجب أننا نسجله الشيء الثاني هو أنني لم أقل أن الأمر يتعلق بوزارة المالية، قلت بأن الأمر يهم كذلك وزارة المالية وأننا في حوار الآن جماعي من أجل أن نصل إلى حلول لهذا المشكل، ومجددا أقول لكم السيد المستشار بأنه نحن التزمنا أمامكم بان هذا الأمر سنعمل على إيجاد حل له ومن هنا إلى نهاية السنة لأن الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة ستصبح سارية المفعول بعد مصادقة الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري على دفتر التحملات، قبل هذا التاريخ سنكون قد وجدنا حلا لهذا الملف والتزمنا بذلك وسنفي بالتزامنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. السؤالان الآنيان الموالیان يتعلقان بقطاع التجارة الخارجية، يتناولان موضوعا موحدا، نستأذن المجلس الموقر لبسط السؤالين معا، ثم إثر ذلك يتولى السيد الوزير الإجابة عنهما دفعة واحدة.

السؤال الآني الأول حول العجز الحاصل في الميزان التجاري للمستشارين السادة محمد بلحسان، الحو المربوح، العربي المحرشي، إبراهيم السالمي، الشكاف سيداتي، يحيا يحيى، محمد رضا أبو طيب، علي سالم الشكاف، محمد البطاح، تفضل السي المربوح.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدتان والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

تواجه التجارة الخارجية المغربية عدة تحديات ناتجة أساسا عن انفتاح المغرب عن الاقتصاد العالمي وإبرامه لمجموعة من الاتفاقيات التجارية مع عدد من الدول والتكتلات الاقتصادية، وهو الأمر الذي يفرض تأهيل الاقتصاد الوطني وتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية من أجل الحفاظ على المصالح والأسواق التقليدية وفتح أسواق جديدة في وجه صادراتنا الوطنية وإذا كان الميزان التجاري المغربي يعرف عجزا مستمرا ترتفع وتنخفض حدتها حسب تقلبات الأوضاع الاقتصادية داخل المغرب وخارجه، فإننا نعتقد أن تفكيك النظام المتعدد الألياف الذي كان يفرض حصصا على صادرات البلدان المنضوية تحت لواء منظمة التجارة العالمية ساهم بصفة مباشرة وسريعة في تفاقم هذا العجز وأصبح يشكل تحديا حقيقيا لقطاع النسيج المغربي الذي يعاني من اكتساح الصين والهند للأسواق الأوروبية، بحيث تمثلت النتائج الأولية لإلغاء نظام الحصص في تراجع الصادرات المغربية من النسيج بأكثر من 25٪ خلال الشهرين الأوليين من هذه السنة وهو ما دفع البعض إلى اعتبار هذا التراجع الخطير مؤشرا لعدم التأهيل الكافي لهذا القطاع الحيوي الذي يشكل ثلث مجموع الصادرات الوطنية ويوفر حوالي 200 ألف منصب شغل.

وبصفة عامة عرف العجز التجاري خلال سنة 2004 وللشهرين الأوليين من السنة الحالية تفاقما كبيرا يدعو إلى القلق، خاصة وأن هذا العجز يهم القطاعات الإنتاجية مع ما يمكن أن يترتب عن ذلك من انعكاسات اقتصادية واجتماعية.

ومن هذا المنطلق نسائلكم السيد الوزير:

1 - عن الإجراءات التي ستتخذها وزارتكم لمواجهة تأثير إلغاء نظام الحصص على قطاع النسيج المغربي بصفة خاصة.

2 وعن الإجراءات التي ستتخذونها لتدارك العجز الحاصل في الميزان التجاري بصفة عامة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السؤال الموالي في نفس الموضوع للسادة المستشارين: سعيد التدلاوي، عادل المعطي، عبد السلام أحدوش، ميلود ناصر، الميلودي عفوت، أحمد الديبوني، محمد اطريبش/ محمد السلامي، محمد العقاوي، البكاي بورجل، عبد السلام الودي.

المستشار السيد أحمد الديبوني:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس، كلفني فريقي أن أطرح هذا السؤال.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

كما هو معلوم في الآونة الأخيرة طرأ تراجع كبير في مبادلات المغرب التجارية وانحصارا على مستوى الطلب، حيث سجلت الصادرات تراجعا ملحوظا موازاة مع ذلك ارتفعت نسبة الواردات بشكل ملموس ليبلغ العجز في الميزان التجاري أوجه كما أن تحرير التجارة الخارجية زاد في حجم هذا العجز.

السيد الوزير، هل هناك تفسير لهذا التراجع في الميزان التجاري المغربي؟ وما هي الحلول للتخفيف من عبء هذا العجز على الاقتصاد الوطني؟

شكرا السيد الرئيس.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة الآن للسيد وزير التجارة الخارجية للإجابة عن أسئلة السادة المستشارين. تفضلوا السيد الوزير.

المستشار السيد مصطفى مشهوري وزير التجارة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

شكرا للسادة المستشارين المحترمين على تفضلهم بطرح هذا السؤال، سؤال مهم ويتعلق بالعجز التجاري والذي تناولته عدة جرائد وطنية خلال الأسبوع الأخير، ففعلا لاحظنا جميعا أن العجز التجاري خلال الشهرين الأولين من السنة الجارية بلغ 11,4 مليار درهم من جهة نتيجة للتزايد السريع للواردات بنسبة 4٪ حيث بلغ هذا التزايد 932 مليون درهم، ومن جهة أخرى بسبب الانخفاض الملحوظ للصادرات بنسبة 9,3٪ أي أن مبلغ الانخفاض وصل إلى 1,3 مليار درهم.

وللمقارنة فقط أشير إلى أن مبلغ العجز التجاري لبعض الدول العربية وصل خلال نفس السنة إلى 7 مليار درهم بالنسبة لتونس و 9 مليار درهم بالنسبة للأردن. فبخصوص الارتفاع الملحوظ للواردات المغربية، فإن تفسيره يرجع الى عدة معطيات أذكر من بينها:

1- ارتفاع فاتورة النفط بنسبة 47٪ أي 706 مليون درهم نتيجة الارتفاع المهول لسعر النفط وهذا المبلغ وحده يمثل 75٪ من ارتفاع العام للواردات، النفط لوحده يمثل 75٪ من ارتفاع الواردات.

2 -ارتفاع كذلك فيما يخص المواد الكيماوية، فيما يخص الصلب والحديد والفحم والبلاستيك ومواد التجهيز ولكن النفط هو الذي يفسر هذا العجز أو ارتفاع الواردات.

ويفسر هذا التطور للواردات مثل الصلب والحديد والفحم الخ.. هذا التطور الحاصل في الواردات يفسر المجهودات التي يقوم بها الاقتصاد المغربي والفاعلون الاقتصاديون من أجل تطوير الاستثمار وتأهيل المقاولة وتنمية قطاع البناء والأشغال العمومية.

أما بخصوص تراجع الصادرات المغربية، فهذا لا يخفى على أحد، حيث تم تسجيل تراجع صادراتنا من الألبسة الجاهزة بنسبة 17٪ ما بين شهر يناير وشهر فبراير، أي بمبلغ 809 مليون درهم. وهذا المبلغ يمثل لوحده 62٪ من الانخفاض العام.

هناك كذلك تراجع مبيعاتنا من المواد الطاقية، المواد الفلاحية وخاصة منها الخضر والطماطم والخيوط والأسلاك الكهربائية والفوسفاط ومشتقاته ومنتوجات البحر والأسماك المعلبة. ويمكن الإطلاع على الأرقام المسجلة في الانترنيت الخاص بالوزارة.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارون،

هناك عدة عوامل تفسر هذا التراجع على مستوى الصادرات، أذكر من بينها، أولا كما جاء في تدخل السيد المستشار إلغاء العمل بنظام الحصص في النسيج ابتداء من يناير 2005.

- هناك كذلك تقلبات أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية.

- هناك كذلك التطور غير المستقر لسعر الأورو بالنسبة للدولار الأمريكي.

- هناك إكراهات الراحة البيولوجية وانعكاساتها على المواد البحرية.

- هناك حدة المنافسة في أسواقنا التقليدية، خاصة من لدن بعض الدول الآسيوية.

- هناك تقلبات الظروف الجوية.

وبخصوص انعكاسات إلغاء العمل بنظام الحصص في قطاع النسيج، فكما هو معلوم ومنذ الشروع في تنفيذ هذا الاتفاق سنة 1995 تم تحديد شهر يناير 2005 كتاريخ لانتهائه. لذلك لا يجب أن نتكلم عن المفاجأة في هذا الموضوع لأن جميع المتعاملين كانوا على علم بالانعكاسات المحتملة على الصادرات المغربية من النسيج.

وهكذا وخلال الشهرين الأولين من سنة 2005 لوحظ تدفق كثيف للمنتجات الآسيوية في الأسواق الدولية وخاصة في أسواقنا التقليدية، مما كان له انعكاسات سلبية على صادرات العديد من الدول منها دول عربية متوسطية أو دول أوروبية.

ولتدارس هذه الوضعية انعقدت عدة لقاءات على صعيد مستوى الخبراء في المنطقة المتوسطية من أجل وضع خطة عمل. وأشير هنا الى الاجتماع الذي انعقد بتونس في شهر شتنبر 2004 بين وزراء التجارة الخارجية في المنطقة والذي طالبت خلاله تشكيل قطب عربي ومتوسطي من أجل دعم التنافسية في هذا القطاع لمواجهة المنتوج الصيني.

وفي هذا السياق، أكد المندوب الأوروبي للتجارة خلال زيارته الأخيرة للمغرب على وعي الاتحاد الأوروبي بهذا المشكل وطمأن المغرب على أن الاتحاد بصدد تتبع هذه الوضعية عن كثب.

أما فيما يخص الاستراتيجية التي تنهجها الوزارة للحد من مستوى العجز التجاري بصفة عامة فإن الحكومة تعمل على تشجيع الاستثمار، خاصة في ميدان التصدير وذلك بالعمل على تخفيض كلفة الإنتاج، خاصة المتعلقة بالطاقة وتنويع المنتوجات المصبرة، خصوصا تلك التي تتوفر على قيمة مضافة عالية.

كما اتخذت الوزارة مجموعة من التدابير قصد النهوض بالصادرات، أذكر من بينها:

- انطلاق عملية إنشاء مجموعة للتصدير، خصوصا لفائدة المقاولات والصناعات الصغرى والمتوسطة.

- إبرام اتفاقيات للتبادل الحر من شأنها أن تجعل من المغرب أرضية للإنتاج وللاستثمار وللتصدير.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

- متابعة المفاوضات التجارية خاصة مع بعض الدول الإفريقية التي لها أهمية خاصة بالنسبة لعرضنا التصديري.

- اعتماد التدابير التحفيزية والإعفاءات الجبائية التي تخص المصدرين الغير مباشرين.

- برمجة بعثات اقتصادية وتجارية لصالح المصدرين.

- تنظيم أو المشاركة في معارض تجارية في بعض الأسواق المستهدفة.

ولا أريد أن أختم تدخلي هذا دون أن أشير، وهذا أمر له أهميته الى أن المصدرين المغاربة مطالبون هم كذلك من جهتهم بتنويع وملاءمة صادراتهم لمتطلبات الأسواق الخارجية وعدم الاقتصار على المنتوجات التقليدية حتى يتمكنوا من غزوها والرفع من حصصهم في هذا السوق، وبهذا الإجراء سيساهمون في تنمية الصادرات وبالتالي من التقليص من العجز التجاري.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسادة المستشارين. السي المربوح تفضلوا في إطار التعقيب على رد السيد الوزير.

المستشار السيد الحي المربوح:

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات وهذا التحليل للأرقام التي تدل على كل حال الى أن هناك مشكل كبير قائم والتأكيد على هذا المشكل لكي يؤخذ أكثر بجدية أريد فقط أن أقف عند بعض الأرقام التي أعتبرها ذات مدلول كبير بالنسبة لهذا المشكل، فما بين سنة 2003 و 2004تدهور العجز التجاري 35٪، حيث بلغت قيمة الواردات 155 مليار درهم في سنة 2004 مقابل 135مليار درهم سنة 2003 أي بزيادة 20مليار درهم والمشكل هنا هو كيف كانت الصادرات؟ الصادرات لم تنم إلا ب 2 أي مستقرة، وأظن نحن متفقون السيد الوزير أن هذا هو المشكل الحقيقي لأنه باش تكون الواردات تتزايد لأنه كاين الاستثمار، ما كاين حتى مشكل، المشكل هو الصادرات، الصادرات سبق لنا في الدورة الأخيرة أن طرحنا سؤالا في هذا الموضوع، وأتينا بأرقام تدل أن الصادرات المغربية لم تنم بأكثر من 2٪ منذ سنة 1998 بل أكثر من هذا خلال الاشهر الأولى الصادرات تراجعت، إذن نسبة التغطية وهذا رقم مهم نسبة تغطية الصادرات بالواردات بعدما ما كانت في 2003 حدود 63٪ يعني الثلثين أصبحت في الأشهر الأولى في 2005 50٪ يعني النصف يعني كلما صدرنا 100 درهم وإلا نستورد 200درهم، السؤال الواضح هنا إلى أين تسير بنا هذه المعادلة الغير المتوازنة؟

البترول، السيد الوزير، فعلا هناك تأثير للبترول ولكن لما نحلل الأرقام بالتدقيق نستنتج أن ارتفاع أسعار البترول يمكن أن نقول أنها تسببت فقط في ثلث هذا التدهور والثلثين الأخرى تسببت فيها قطاعات أخرى، على سبيل المثال الشهرين الأولى من هذه السنة العجز التجاري تدهور ب 1مليار درهم في الوقت الذي فاتورة البترول لشهرين ازدادت ب 700 مليون درهم. هذه الوضعية تجعلنا نستنتج ما يلي:

أننا في موقع دفاعي ونفقد مواقع في أسواقنا التقليدية الخارجية، بل لقد أصبحت سوقنا الداخلية مهددة وبالتالي نسيجنا الاقتصادي وخصوصا القطاعات الإنتاجية منه، ثانيا نستنتج أيضا ومع الأسف ضعف تنافسية المنتجات الوطنية، وهو الأمر الذي يفرض وبإلحاح التأهيل السريع للمقاولات المغربية قبل أن يفوت الأوان، خاصة ونحن نعلم أن الرسوم الجمركية تتقلص سنة بعد سنة. لهذا السيد الوزير لنجعل من شعارنا: التصدير، التصدير أو الموت وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد رئيس الفريق الديمقراطي للتعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد سعيد الكلاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

قبل الشروع في التعقيب بغيت نذكر الرئاسة على أنه نحتفظ بوقتنا في الوقت اللي خليناه في السؤال.

السيد الوزير، تحليلكم موضوعي لكن حنا اللي كيهمنا كما قال زميلي، ما هو الحل حتى نتمكن من رفع الصادرات وخصوصا نحن على أبواب تطبيق اتفاقية الكات والعولمة ونحن في التفتح اللي كنعرفو منافسة كبيرة ستدخل إلى المغرب.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

بالرجوع إلى الحصيلة التي عملتم في وزارتكم في المنجزات غادي نمشي للقطاع الفلاحي، المنتوجات الفلاحية تمثل المنتوجات الفلاحية 6٪ من الصادرات و 8 ٪ من الواردات ولقد أسفرت المبادلات المتعلقة بهذه المنتوجات على عجز بلغ حوالي 3.400 مليار درهم بارتفاع نسبة 315 ٪ يعزى إلى تراجع الصادرات ب 24 ٪ وارتفاع الواردات إلى 41 ٪ .

تتركز صادرات هذه المواد على أربعة منتوجات 73 ٪ من الحوامض، 42 ٪ من الطماطم، 13 ٪ من الخضر، 11 ٪ من الفواكه، أما الواردات 57 ٪ من القمح والذرة 16 ٪ والزيوت 11 ٪.

الحل باش نحاولو كيفاش نوقفو هاذ الصادرات ديالنا كيفاش غادي يمكن لنا نرفعوها؟ في الصفحة 14 جبتو نقطة مهمة .. يظهر من خلال توزيع قطاع المبادلات التجارية المغربية أن مجهودات مبذولة من أجل تنويع صادراتنا قد أسفرت بالفعل عن بروز وتدعيم تنافسية بعض

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

المنتوجات ذات القيمة المضافة. ولكن نتكلم كمركبات الكترونية وأسلاك وغيرها، ولكن في القطاع الفلاحي اللي هو يشكل العالم القروي يشكل 55 ٪ أو 50من ساكنة المغرب، لماذا السيد الوزير، لم نفكر في سياسة من رفع وإدخال على الخضروات المغربية قيمة مضافة، تحويل هذا الإنتاج المغربي لأنه كنشوفو في فرنسا وإسبانيا هما في السوق الأوروبية المشتركة هم أهم شريك رئيسي للمغرب، بحيث من بين البلدان في الاتحاد الأوروبي تمثل فرنسا وإسبانيا شريكين رئيسيين للمغرب 34 ٪ و 17 ٪ إذن الصادرات ديالنا تمشي.

فالسياسة التحويلية لعدد من المنتوجات الفلاحية، هاذ الشي الفلاح لا يمكن له أن يعمله، الوحيد اللي يمكن لو يعملوا هي القوة العمومية بمعنى الحكومة تفكر في مصانع من أجل رفع قيمة مضافة لهذه الصادرات وإذا ما كانش ممكن نرسلو ماطيشة في الصناديق، يمكن لنا نرسلوها في الحكاك، ويمكن لنا أن نرسلوها غبرة وكذلك نفس المشكل البطاطس وجميع الخضروات الأخرى. اللي هاذي ما كتكونش عندها واحد الكوطا ومقبولة في السوق العالمي بهذه الطريقة، ولكن الفلاحة أو التعاونيات أو غير ذلك لا يمكنهم أن يصلوا إلى ذلك..

عندكم في سوق السبت مثلا أعطيكم مثل بسيط، هذا يرجع إلى الحكومة كلها.. عندكم عدد من الوزينات ديال السكر مشدودين، يمكن لهم يتحولوا، عندكم إنتاج كبير ديال النيورة في منطقة بني ملال، كاين عدد ديال المسائل اللي كيمكن لها تتحول وكيخص هنا الإصلاح، هذا علاش كنتكلمو على الإصلاح الفلاحي هو أنه هناك بعض المنتوجات اليوم لا حاجة إليها يمكن لنا نمشيو لمنتوجات أخرى اللي هي مقبولة في السوق العالمي. نحن اليوم خصنا نشوفو باش نرفعو صادراتنا نشوفو أشنو السوق يقبل وفي هاذ السياسة نمشيو، ما نبقاوش بحال كل مرة كنجيو، ما هي الإجراءات المأخوذة حول الموسم الفلاحي، أنا ذيك النهار ماشي غير على وزير الفلاحة الحالي وأن وزراء الفلاحة دائما نفس الأجوبة ونفس الحلول ولكن نبقى دائما في نفس الوثيرة مادام ما يكونش إصلاح وتكون سياسة تحويلية وتكون قيمة مضافة مع إحداث يد عاملة زائدة كذلك اللي غادي تشغل لنا الناس لأن قرى نموذجية داخل العالم القروي هي اللي غادي يمكن لنا نخلقو مصانع كيمكن لنا نديرو واحد العدد ديال الأمور، كاينة أراضي شاسعة بين بولمان، ميسور، أوطاط الحاج واحد العدد ديال المناطق اللي يمكن لنا نستغلو الفلاحين يمكن لهم يمشيو لسياسة تحويلية ولكن بالإعانة والدولة تضمن لهم مبلغ معين وهي تشجع الصادرات، أما الطريقة باش كنشجعو الصادرات الآن أنتم كتشوفو الأرقام دياولكم السيد الرئيس. هذه أرقام ديالكم كاين تراجع وأنتم تعترفون بها وتقولونها.

ولهذا السيد الوزير أنا أعتقد أن المشكل لا يرجع لكم لوحدكم وإنما داخل الحكومة يجب أن تنظروا في سياسة جديدة في جميع القطاعات، ثم التفكير في تحسين الجودة داخل النسيج وداخل البلاستيك وداخل عدة أشياء لأنه سمعتنا بدأت تتدهور في الخارج وحنا كنشوفو الآن ها الصين هجمت، ها تركيا على الأبواب ودول أخرى من غيرها وسنرى عدة معامل تغلق أبوابها وخير شاهد على ذلك هي منطقة عين السبع اللي هي القلب النابض للمغرب في الصناعة حنا كنشوفو يوميا أشنو واقع في هاذيك المنطقة وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة الآن للسيد الوزير للرد على التعقيبات.

السيد وزير التجارة الخارجية:

شكرا السيد المستشار. أنا أظن أنه فيما يخص التجارة الخارجية بصفة عامة، فيما يخص الصادرات أن التجارة الخارجية والصادرات هو في الحقيقة عمل أفقي يتدخلوا فيه جميع القطاعات المنتجة ويتدخلوا كذلك جميع القطاعات الوزارية، وزارة الفلاحة، وزارة الصيد البحري، وزارة الصناعة التقليدية، وزارة الصناعة الحديثة فالاقتراحات اللي جات في تدخل السيد المستشار كلها اقتراحات معقولة ولكن أظن بكل صراحة على أنه في ظرف دقيقتين أو دقيقة ونصف.. لا يمكن لنا أن نتذاكر على جميع الجوانب، كاين اقتراحات فعلا إيجابية لا من طرف الحكومة ولا من طرف الهيئات الممثلة للقطاع المنتج ولا من طرف القطاع الوزاري.

فيما يخص الواردات، فعلا هناك ارتفاع الواردات وهذا الارتفاع له مبررات، أولا المغرب دخل في سياسة الانفتاح منذ 1986 بعد Le PAS حنا أبرمنا عدد من الاتفاقيات ديال الشراكة واتفاقيات التبادل الحر، وهناك انخفاض تدريجي للرسوم الجمركية. فهذا ما يفسر على أنه في إطار سياسة انفتاح المغرب أن هناك رغبة المتعاملين الاقتصاديين والفاعلين الاقتصاديين في استيراد عدة منتوجات لها قيمتها ولها ثمنها اللي هو ثمن أقل من ما هو موجود في السوق الداخلي.

فيما يخص.. أنا أظن السيد المستشار، على أنه خلال شهر يناير وفبراير 2005 أن ارتفاع فاتورة البترول 706 مليون درهم خصنا نقارنوها ماشي بالعجز ونقارنوها بارتفاع الواردات اللي هو 930 مليون درهم لأن غير ارتفاع البترول اللي الثمن ديالو أصبح حتى 57 دولار للبرميل يمثل 75 ٪ من ارتفاع واردات المغرب. وهذا مع الأسف الحكومة ما عندهاش الإمكانيات باش تضغط، أولا باش تلقى البترول حنا تنحاولو ولكن باش تضغط على ثمن البترول هذه أشياء أخرى.

أنا أقترح على السيدة والسادة المستشارين المحترمين على أنه تكون جلسة في إطار لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية باش ندرسو هاذ المشكل، لأن المشكل لا يهم فقط وزارة التجارة، يهم القطاع الحكومي ولكن يهم كذلك الجمعيات المهنية، بما فيها كل الجمعيات في القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي. أنا ما يمكنش في ظرف ثلاث دقائق أو ست دقائق أننا نشوفو جميع الحلول والسيد المستشار جاء

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

بعدد من الاقتراحات أن هذه الاقتراحات تدرس في إطار لجنة وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. ننتقل الآن إلى القطاع الموالي بالنسبة للأسئلة الآنية:

سؤال موجه في هذا الإطار إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي حول ما تعرفه بعض المؤسسات التعليمية من خصاص في مجال التأطير التربوي للمستشارين السادة: محمد الأنصاري، الحاج الطاهر الفيلالي، عبد الكريم النصيري.

تفضلوا الأستاذ الأنصاري.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدتان والسادة المستشارون،

بطبيعة الحال تقدمنا بهذا السؤال نظرا لكون القوانين الجديدة المتعلقة بالميثاق الوطني للتربية والتكوين وبعد دخولها إلى حيز التطبيق جاءت بكثير من الإيجابيات والمستجدات وأن الحكومة ، وخاصة وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي لم تألو جهدا في حث جميع العاملين في هذا القطاع على بدل مجهودات جبارة من أجل التطبيق السليم لتلك القوانين، إلا أننا أردنا أن ننتهز هذه الفرصة كذلك وفي نطاق التقييم لنؤكد أن هناك عدة سلبيات وعدة مسائل تستوجب الطرح من أهمها الخصاص الملاحظ في المؤسسة التعليمية من حيث التأطير التربوي بدءا بالتعليم الإعدادي ومرورا بالثانوي ووصولا إلى التعليم الجامعي.

وكذلك يلاحظ أن هذا له تأثير سلبي على المستوى التعليمي، وخاصة في العالم القروي للتلاميذ والطلبة؛ وكذلك الالتحاق بالمؤسسات نظرا للانتقالات يحدث بعض الاضطراب، بالإضافة إلى بعض التغيبات التي تكون مبررة في غالب الأحيان ولكن أولياء التلاميذ وآبائهم لا يجدون مبررا لكون أبنائهم يبقون يشكون من الخصاص في التأطير التربوي في بعض الأحيان.

قصدنا من هذا السؤال أن نستخلص العبر مما وقع ونحن في نهاية السنة الدراسية، وخاصة الوزارة تكون منكبة الآن على التهييء للدخول المدرسي المقبل والتهييء كذلك للحركة الانتقالية، وكذلك جاءت المغادرة الطوعية التي بدون شك سيكون له تأثير كبير كذلك بالنسبة لعدد كبير من الذين انخرطوا في هذه العملية، وبالتالي نود أن نستمع ومعنا الرأي العام الوطني إلى السيد الوزير حول التوقعات المستقبلية لكيفية معالجة هذه الآثار السلبية بالنسبة للمستقبل، أما السنة الحالية فأعتقد أن الأوان قد فات بالنسبة لتدارك الخصاص وبالتالي السؤال الذي يطرح نفسه ما هي الإجراءات والتدابير التي ستتخذها الحكومة مستقبلا لعدم الوقوع فيما وقعنا في هذه السنة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة الآن للسيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي للإجابة على السؤال. تفضلوا السيد الوزير.

السيد حبيب المالكي وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون،

أشكر السيد المستشار على طرحه هذا السؤال الذي نعتبره جميعا مهما وخاصة أنه يتعلق بالعالم القروي. وفي مناسبات متعددة نسجل جميعا ويجب أن نذكر بذلك أن نسبة التمدرس في عالمنا القروي قد تطورت بكيفية إيجابية في السنوات الأخيرة، حيث أن نسبة التمدرس على المستوى الوطني قد وصلت إلى ما يناهز 87 ٪ إذا قارننا هذه النسبة بما كانت عليه الأوضاع في منتصف التسعينات لست في حاجة إلى تقديم تعليق إضافي.

وللتأكيد على ما أذكر به السيد الرئيس فقط بعض الأرقام تخص أولا المجهود المبذول في مجال بناء الإعداديات بالوسط القروي، حيث انتقل هذا الرقم من 260 الى 424 في ظرف لا يتجاوز السنتين، أي أن هناك التزايد بعدد يقدر ب 164وكذلك أن نسبة الأساتذة العاملين بالعالم القروي فيما يخص دائما السلك الإعدادي يقارب 12 ألف ويمثل نسبة 22٪ من نسبة مجموع العاملين بالسلك الإعدادي. بطبيعة الحال رغم التقدم أنا مع السيد المستشار لم نحقق ما نطمح إليه جميعا، وعلينا أن نستمر في بدل بكيفية جماعية كل المجهودات لندمج عالمنا القروي تربويا ونؤهله حتى يقوم بدوره إذا أخذنا بعين الاعتبار بصفة خاصة الطاقات البشرية التي يختزلها.

الإجراءات التي تحدث عنها السيد المستشار أذكر بها، ليست هناك إجراءات جديدة، أولا نسعى الى الرفع من جودة الآليات الخاصة بإعادة الانتشار فيما يخص الموارد البشرية وكذلك نسعى الى الرفع من جودة الأداء في كل ما له علاقة بالحركات الانتقالية وأذكر وأخبر السيد المستشار بأننا في إطار العمل بشعار الجودة سنعطي بمناسبة الدخول المدرسي القادم اهتماما مضاعفا للتعليم بالعالم القروي وخاصة للفتاة القروية.

وشكرا السيد الرئيس.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير الكلمة الآن للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

إذا سمحتم لي في البداية لا بد أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير الذي ركز في جوابه عن بعض الإحصائيات بالنسبة للتطور الحاصل في المجال التعليمي بالنسبة للمؤسسات. هذا لا يمكن أن ينكره أحد ونسجله بارتياح وهذا لا يعني أن هناك من يمكن أن ينكر التطور الحاصل في هذا المجال ولكن أنا ركزت في سؤالي على التأطير التربوي وما يعرفه من إخلالات واضطرابات، وخاصة في العالم القروي نتيجة بعض الظروف التي هي في بعض الأحيان خارجة عن إرادة حتى المسيرين، ولكن هذا لا يعني أنه على مستوى الوزارة ليست هناك مجهودات جبارة تبذل في شتى المجالات ولكن نحن كممثلي الأمة نحن كذلك في أقاليمنا وفي جهتنا نحن أعين الحكومة لرصد بعض الإخلالات والتذكير بها أمام الرأي العام الوطني لكي يحصل ذلك التجاوب وذلك التواصل الذي يستفيد منه الجميع.

أريد كذلك وكان بودي أن أستمع من السيد الوزير كيف سيعالج قضية إعادة الانتشار بعد مغادرة عدد كبير في إطار المغادرة الطوعية لوزارة التعليم في حين لو كانت هناك عدة برامج لاستقطاب بعض العاطلين وإدخالهم للتغلب عن الخصاص، هذه للمشاكل التي نريد أن يكون برنامجا محددا بالنسبة للمستقبل وكذلك بالتغلب على السلبيات التي عرفها التعليم وخاصة في العالم القروي هذه السنة، أما بالنسبة للفتاة فحدث ولا حرج.

نتمنى أن تكون الإرادة التي هي متوفرة أن تكون إرادة أقوى لنذهب بعيدا في هذا المجال ونطور تعليمنا ولنحصل على نتائج أحسن إن شاء الله في المستقبل وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. إذن ننتقل الآن الى السؤال الآني الموالي الموجه الى السيد وزير الصحة حول التهاب الكبد الفيروسي المزمن للمستشارين السادة سفيان القرطاوي، محمد جوهري، بوزكري الصوالحي، إدريس مرون، علي أساكتي، محمد المنصوري، الحسن عباد، عياد الطيبي، تفضلوا السيد القرطاوي سفيان.

المستشار السيد القرطاوي سفيان:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة والسيدة المستشارين المحرمين،

شاع مرض الكبد في المغرب منذ سنتين، وقد اتخذت وزارة الصحة بعض التدابير الخجولة في اتجاهين، الاتجاه الأول التوعية بوجود هذا الداء وخطورته والاتجاه الثاني ضرورة التعجيل بعلاجه ولاحظنا إجراءات الفحوصات الطبية مجانا لكن مع الأسف توقفت هذه الحملة التي كانت حملة ظرفية، ولم تنكب الوزارة ولا الحكومة على الجانب الأهم في الموضوع الذي هو العلاج ووسائله وبلغ الأمر لدرجة أن الأطباء يخفون حقيقة الفحوصات عن المرضى حفاظا على معنوياتهم ونفسانيتهم كي لا تنهار وكذلك لقلة الإمكانيات التي توفر لهم العلاج لأن أمر العلاج أمر مستحيل عند بعض المصابين ذويْ الدخل المحدود وتبقى الحسرة والأسف تلازم الطبيب الفاحص ويبقى الداء في حالة يسر وهناء يفعل بالمصاب ما يشاء.

السيد الوزير، نعتبر أن هذه الأمراض الفتاكة والمزمنة ذات الأولوية القصوى ويتعين تجديد استراتيجية معالجتها كل وقت وتطوير وسائل وآليات التدخل دون أن ننسى أن الاستنجاد بالمؤسسات الدولية التي تعطي لهذا النوع من الأوبئة الأولوية الكلية إعلانا وعلاجا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة الآن للسيد وزير الصحة.

السيد محمد الشيخ بيد الله وزير الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السيدة المستشارة زميلتي،

السادة المستشارون،

السيدين الوزيرين،

أود في البداية أن أقدم الشكر للسادة المستشارين لطرحهم هذا السؤال الذي أستأثر واقعا بالرأي العام الوطني منذ سنتين لم يتغير وصفه ولا شكله ولا تصرفه مع الساكنة منذ مدة ولكن استأثر بالرأي العام الوطني منذ سنتين لأسباب يطول شرحها، يتعلق الأمر مرضين فيروسيين صعبين منهما من هو معروف منذ القدم يعني (ب) ومنهم من عرف فقط في 1989 وهو (س) الذي يسمى قبل لا (ب) ولا (أ) . على الصعيد الوبائي الأول (س) يمس تقريبا 170 مليون في العالم وفي بلادنا 0,54 ٪ من السكان تقريبا، ليست هناك مسوحات مضبوطة ولكن يقدر ب 0,54 ٪.

فيما يتعلق ب (ب) هناك تقريبا مليارين في العالم، منها 350 مليون تحمل الفيروس ويمكن أن تنقله عبر الدم الى آخرين، في الواقع فيما يتعلق ب (ب) هناك لقاح قد تم إدخاله في البرنامج الوطني. فيما يتعلق ب (س) ليس هناك لقاح ولا أدوية. في الوقت أن الاثنين يمران بنفس المراحل: هناك مرحلة حادة، مرحلة مزمنة، مرحلة تشمع الكبد ومرحلة سرطان الكبد، الذي يمس 1٪ إلى 5٪ من الناس اللي مسبهم التشمع الكبدي ولكن هناك من يشفى طبيعيا من هاذين المرضين.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

أظن أن أهم ما يمكن أن يقال لا في العلاج ولا في الوقاية هو معرفة أسباب هذا المرض، وهي معروفة، أولا تحاقن الدم وهذه عملية مؤمنة في بلادنا بفضل السامرين على هذا الميدان. ثانيا استعمال كل ما يمكن أن يخترق جلد البشر من إبر ووسائل وخز ووشم وختان وجراحة وطب أسنان لأنه الاثنين ينقلان عبر الدم و(ب) تنقل عبر السوائل الفيزيولوجية: من الأم الى جنينها وخلال التزاوج. وبالتالي فأظن مرة أخرى أن العلاج هو الوقاية وأن نتمكن دائما من استعمال الأدوات الغير ملوثة بالدم وأن نحترز في تحاقن الدم على الصعيد الوطني حتى نتمكن من تطويق هذا المرض المعروف على الصعيد العالمي والذي لم يتغير في بلادنا منذ مدة.

شكرا لكم على انتباهكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة الآن للأستاذ جوهري للتعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد محمد جوهري:

شكرا السيد الرئيس. شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير، الإيضاحات التي أعطيتموها واضحة، بطبيعة الحال أنتم مختصون ونوو خبرة في هذا المجال تحدثتم عن كيفية انتقال الداء ولكن أسباب الداء، هل هو أسباب الإصابة؟ هل هو ناتج عن التغذية؟ كيف يصاب؟ كيفية الإصابة؟ أما وسائل الانتقال فقد وقع حصرها من طرف الأطباء. طبعا كما تحدثتم السيد الوزير الوقاية أهم بكثير وشرحتموها كطبيب مختص وكوزير للصحة ولكن كذلك تبقى التوعية وتبقى الحملات المستمرة لتوعية المواطنين مهمة جدا، ويبقى التكوين المستمر للقائمين على الصحة العامة، أطباء وممرضين ومن يحوم حولهم من حاقني الإبر وجمعيات وغيرها. فهذه الحملات حملات مهمة.

ولم تتطرقوا السيد الوزير وأنا أعلم أن الوقت ضيق فللعلم فقط أن العلاج يصل أحيانا إلى 200 ألف درهم وأكثر والأدوية أثمنتها باهظة جدا، وبالتالي يجب أن تتدخل الدولة في حالة الإصابة وأن تعتبر الدولة أن المصابين بهذه الأمراض يجب أن يدخلوا ضمن.. أن يستفيدوا من أخلاقيات التضامن ومن شعار التضامن الوطني واعتبار هذه المسألة كأنها مسألة الأمور التي يقع فيها تضامن طبقا للدستور وطبقا للعادات والتقاليد المغربية. فلا يستطيع الإنسان أن يعالج نفسه مع العلم أن التغطية الصحية لازالت لم تسد كما نعلم جميعا وكما نسعى إليه، ولذلك يبقى التضامن الوطني وتبقى مجهودات الدولة وأن تجعل من هذا المرض ومن علاجه من أولوياتها. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة الآن للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

أنا متفق مع السيد المستشار على تدخله، فهناك طبعا برامج موضوعة تربوية وتحسيسية من أجل توعية المواطنين والأشخاص الأكثر عرضة لخطورة هذا الداء وهناك تحسيس مستمر وتكوين مستمر لمهنيي الصحة. وهذه برامج تتواصل منذ سنين وهناك بالأخص تحسين نظام المراقبة الوبائية فيما يتعلق بالاستشفاء.

في الواقع الأدوية الموجودة الآن ولو أنها غالية لا تشفي إلا 30 الى 50٪ فقط من الأشخاص الذين يستعملونها ولو أنها غالية ولكن الحكومة أدخلت هاذين المرضين فيما يسمى بالأمراض المزمنة والمكلفة في التأمين الإجباري الذي سينطلق إن شاء الله في الأشهر المقبلة. شكرا لكم على انتباهكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. وبهذا نكون قد أنهينا الجزء الأول المتعلق بالأسئلة الآنية. ننتقل إلى الجزء الثاني المتعلق ببقية الأسئلة العادية السؤال الأول بالنسبة لهذه الأسئلة موجه إلى السيد وزير الصحة حول ضرورة تعزيز البرامج الصحية والوقائية ومكافحة الأمراض للمستشارين السادة بنجيد الأمين، العربي القباج، عبد اللطيف أبدوح ومحمد كريمن.

المستشار السيد بنجيد الأمين:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارين،

السيد الرئيس،

السيد الوزير، إن الجهود المقررة في ميدان الصحة ترمي إلى تعزيز البرامج الصحية والوقائية ومكافحة الأمراض وبالخصوص تلك التي تهم الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل بهدف التقليص من وفيات الأطفال ووفيات الأمهات أثناء الولادة. كما أن الأمر أصبح يتطلب الحرص على القيام بعدة تدابير ذات طابع تشريعي من أهمها تفعيل المرسوم المتعلق بإجبارية التلقيح ضد الأمراض المستهدفة وتفعيل القوانين المتعلقة بتقديم الخدمات الصحية وإجبارية التأمين الصحي والمساعدة الطبية لفائدة المعوزين، وكذلك الحرص على تشجيع صناعة البدائل الدوائية لتأمين وفرة الأدوية الناجعة وجعلها في متناول الجميع مع التحكم في التكلفة.

لذا نسائلكم السيد الوزير، عن الإجراءات التي تنوون اتخاذها من أجل تحسين وتوسيع التغطية الصحية بالمؤسسات العلاجية لاستدراك الفوارق بين الجهات والأقاليم وبين الوسطين القروي والحضري، وهل هناك برنامج خاص لتمويل الخدمات الصحية المقدمة للمرضى وخاصة لذوي الدخل المحدود؟

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة الآن للسيد وزير الصحة للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

أود كذلك أن أقدم الشكر للسيد المستشار على طرحه لهذا السؤال.

في الواقع يتعلق الأمر بأسئلة ثلاث، الأول يتعلق بالبرامج الصحية، أظن أن بلادنا نجحت في الأربعين سنة الماضية في استئصال عدة أمراض سارية، منها شلل الأطفال والدفتيريا والكزاز المولدي والملاريا والبلهارسيا، وتحكمت بصفة دقيقة في مرض السل ولو أنه لازال منتشرا، وتحكمت كذلك في مرض الجدام ومن أهم البرامج هو البرنامج الوطني للتمنيع الذي مكن بلادنا من استئصال عدة أمراض عند الأطفال ولكنها كذلك مكنتنا من تغطية 90 ٪ من أطفالنا، إن على صعيد المدن أو على صعيد القرى،وبالتالي هذا برنامج وطني مثالي معترف به على الصعيد الدولي، وتشاركنا جميعا في هذه الحملات سنويا التي تترأسها سمو الأميرة للا مريم مما يعطيها طبعا طابعا خاصا، ويجب أن نستمر في دعمها لكي نحافظ على ما اكتسبناه في السنوات الماضية في هذا الميدان.

هناك سؤال ثاني يتعلق بالمأجورين وطبعا المأجورين سيغطون بالتأمين الصحي الإجباري، سيغطي أكثر من خمسة ملايين بين القطاعين الخاص والعام فيما يتعلق بذوي الدخل المحدود، طبعا هناك كذلك قانون 00-65 أخصهم بنظام المساعدة الطبية الذي يدخل إن شاء الله حيز النفوذ ينفذ إن شاء الله في السنة المقبلة. يبقى طبعا تحدي كبير وهو تكافؤ الفرص بين البادية والأماكن النائية والمدن وهذا تحدي من أكبر التحديات، إذ يتعلق الأمر أولا بتوزيع العنصر البشري إذ أن الشبكة الاستشفائية انتشرت، هناك 1824 مستشفى أو مؤسسة على الصعيد الوطني، في البوادي منتشرة شبكة هائلة ولكن يبقى المشكل الأساسي هو انتشار الموارد البشرية بعدل والاحتفاظ بها في نفس المكان، وهذا طبعا تحدي كبير يجب أن نواجهه جميعا بجميع الوسائل وبالأخص البحث عن وسائل تحفيزية، وهذا ما يناقش باستمرار بين الحكومة وشركاءها وأتمنى طبعا أن نصل إلى نتائج مرضية في هذا الإطار. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، تفضلوا السي الأمين.

المستشار السيد بنجيد الأمين:

شكرا السيد الوزير على هذا الجواب، وكذلك على الطموحات التي تسعون إلى تحقيقها في هذا الميدان وفي هذا القطاع الحيوي. وهذا المجهود طبعا مشكورا عليه، إلا أنه السيد الوزير هذا غير كافي وبالتالي يجب تدارك هذا النقصان واللي يمكن لنا نطلبو السيد الوزير ونساندو فيه مع الحكومة وهو العمل على الرفع من مستوى ميزانية 2006 لإمكان التغلب على الحاجيات لهذا القطاع الذي حقيقة هو قطاع هام وحيوي. واللي غادي يكون يواكب تطلعات الشعب المغربي واللي غادي يكون كذلك يتجاوب مع الطلبات.

إذن يمكن أن نقول كذلك ونطلب من سيادتكم وهو العمل على تحفيز المسئولين على هذا القطاع والتوعية وكذلك أيام تحسيسية بتعريف نوع المسؤولية لأن حقيقة كما يقول هذا المثال وينطبق عليه وهو الصحة تاج فوق رؤوس الأصحاء لا يراه إلا المرضى، إذن المرضى يجب الاهتمام بهم، وهذا يتطلب عمل متواصل ونطلب من الحكومة باش تعمل على إيجاد الحل لهذا المشكل وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. ننتقل الآن إلى السؤال الموالي في نفس القطاع حول معاناة مرضى قصور الكلي للمستشار السيد عبد السلام بلقشور. تفضلوا السي عبد السلام.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس. حقيقة أنا كلما أفكر في طرح سؤال على قطاع وزارة الصحة أتردد كثيرا لأن بكل صراحة أقع في تناقض وكانني أتوقع بأن الجواب سوف لن يكون شافيا وضافيا ومقنعا، وللأسف أقولها والسيد الوزير وحتى الذين سبقوه من السادة الوزراء اللي حضروا كثيرا في قبة البرلمان بمجلسيه وكانت الأسئلة تطرح كثيرا على قطاع الصحة لأنه من بين القطاعات التي مازالت تعيش مشاكل كثيرة ومتنوعة في بلادنا.

الآن نحن نتكلم بلغة رسمية ولغة نوعا ما دبلوماسية وسؤال جواب لكن الواقع هو شيء مختلف تماما على أرض الممارسة ومستشفياتنا هي مستشفيات حقيقة أقل ما يمكن أن يقال عليها أنها مزرية وتبعث للشفقة، لا على مستوى الأداء ولا على التطبيب بصفة عامة، لكن أنا رسول خصني نبلغ وما على الرسول إلا البلاغ أمام إلحاح المواطنين، وخصوصا فئة اليوم أتساءل عليها وهي مرضى القصور الكلوي. أشنو ممكن يقول السيد الوزير لهاذ الناس واش من بشرى يمكن يزف لهم اليوم بهاذ المناسبة فيما يخص حل مسألة هاذ الناس أمام غلاء تطبيبهم وهاذ المعضلة ديال النسبة اللي كترفع ديال مرضى القصور الكلوي؟ وأتمنى أن السيد الوزير لا يتفاجأ من هاذ المقدمة ديالي لأنها منبعثة من الروح الوطنية ومن الغيرة على بلادنا وعلى ما أغلى ما عند الإنسان اللي هو صحته.

وشكرا السيد الرئيس.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة الآن للسيد وزير الصحة للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

أريد السيد الرئيس أن أقدم الشكر للسيد المستشار على طرحه لهذا السؤال وربما السي بلقشور يعلم أنني أشاطره في بعض ما يقوله نظرا طبعا لضعف الوسائل ولثقل المسؤولية على الدولة، وقد قمنا طبعا على صعيد الوزارة بدراسات مختلفة وكانت نتائجها عمومية أظهرنا من خلالها أن الصحة ورغم أكبر المكتسبات التي حرزت عليها بلادنا لازالت العائلات تصرف عليها أكثر من 50٪ من الوسائل، ولكن فيما يتعلق بالقصور الكلوي، أولا أتمنى أن نتمكن من الوقاية وكان لي الشرف في الأسبوع الماضي أن أجيب عن نفس السؤال ودائما أكرر نفس السؤال على أن الوقاية من هذه الأمراض مهمة جدا وهي أولا التكفل بالتهاب اللوزتين "الحلاقم" هذه مسائل سهلة، التكفل بالتعفن البولي عن الأطفال والتحكم في السكري عند الكبار والصغار. إذا تمكنا من هذه الوقاية سنكون قد أسدينا عملا جليلا لبلادنا إن على صعيد الأشخاص أو على صعيد الأطباء.

فيما يتعلق بالحالات التي تصل إلى التوقف أو العوز الكلوي النهائي مع الأسف نتمنى طبعا أن نسجلها في إطار استراتيجية، منها زرع الكلي، منها تنقية الدم، منها كذلك تنقية خارجية دون أن نمر عبر الشرايين، وقد بدأنا في هذه العملية الأسبوع الماضي.

في هذا الإطار طبعا لا بد أن أقول أن هناك مجهود كبيز جدا في السنة الماضية، إذا تمكننا من تجهيز 32 مركز على الصعيد الوطني منها في فاس والحسيمة وبركان والعرائش ومراكش والصويرة وطنجة وبني ملال، مكناس، سطات، القلعة، العيون، الجديدة، الراشيدية، الرباط في يعقوب المنصور، الخميسات، القنيطرة، تاونات، وهناك مراكز أخرى في سلا ووجدة وسيدي قاسم وصفرو ستفتح عن قريب إن شاء الله. الأولى فتحت أبوابها وتشتغل الآن والثانية ستفتح إن شاء الله في القريب العاجل وهناك مراكز أخرى في أكادير وخريبكة والناضور والدار البيضاء وآسفي وكلميم والمحمدية والدار البيضاء أنفا وفاس سترى النور في الأسابيع أو الشهور المقبلة.

ولكن يبقى التحدي الكبير مع الأسف هو إيجاد الموارد البشرية الكفيلة بتسيير هذه المستشفيات وبخصوص قبولها للانتشار بعيدا عن المدن الكبرى وبالأخص مدار الدار البيضاء القنيطرة.

لابد أن نقول كذلك أن المجتمع المدني أدى خدمات جليلة في هذا الميدان، ولازال يؤديها وبالأخص في آسفي وفي الجديدة وفي تطوان، طبعا لابد من التعاون والتكامل بين المجتمع المدني والدولة في هذا الميدان، ولكن طبعا هذه محاولة مهمة مكنتنا من توزيع العرض على أديم التراب الوطني يمكن أن يخفف وخفف كذلك من المشاكل التي يعانيها المرضى وذويهم. أتمنى طبع أن أكون قد أجبت عن أسئلة الأستاذ بلقشور. شكرا لكم على انتباهكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة الآن للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس وكذلك لا بد أن أشكر السيد الوزير على صراحته وعلى طريقته واعترف بأن كاين مشكل كبير في قطاع الصحة وكذلك على الدور الذي قام به والتجهيزات التي عملت مؤخرا في العديد من المدن والعمل الذي يقوم به بصفة عامة. عندي تساؤل في هذا الباب، السيد الوزير، وأنتم تتكلمون على تجهيز وغلاء وتجهيز الآليات التي تتعلق بهذا المرض، واش ما كتفكروش بشراكة مع القطاع الخاص في هذا الميدان وعلى الأقل نكونو حققنا للمواطن تطبيب نصف مجاني ومجدي عوض تطبيب مجاني غير مجدي ونقولها بكل صراحة ونقول الصحة مجانيا ما يمكنش تكون وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة الآن للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

لا يمكن أن ينكر الدور المهم الذي يلعبه القطاع الخاص فيما يتعلق بالاستشفاء، وطبعا نحن نبحث عن وسائل متجددة للعمل سويا مع القطاع الخاص وستنطلق إن شاء الله دراسة في الأشهر المقبلة حول إمكانيات التعاون بصفة قانونية، مؤسساتية شفافة مع القطاع العام في عدة ميادين، ولكن أريد أن أقول أن هذه العملية بنفسها هي عملية فريدة إذ يتعلق الأمر بشراء طويل Leasing وبالتالي هذه المحاولات أتمرت نتمنى طبعا أن نتمكن من وجود طرق أخرى أحسن وأنجع للعمل سويا للحفاظ على صحة مواطنينا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير وباسمكم جميعا نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة باعتبار أن السؤال الأخير الموجه للسيد الوزير حول مراقبة الصيدليات ورد بشأنه طلب من أصحابه يرمي إلى سحبه. إذن ننتقل الآن إلى القطاع الموالي، قطاع التربية الوطنية. السؤال الأول في هذا القطاع حول تمويل الصندوق الخاص بالبحث العلمي للمستشارين السادة محمد الخضوري، محمد العلمي، عبد السلام خيرات، محمد تحيفة، علي القضيوي الإدريسي.. السي الخضوري تفضلوا.

المستشار السيد محمد الخضوري:

بسم الله الرحمن الرحيم،

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

السادة الوزراء،

أهمية البحث العلمي وانعكاسه على مستقبل بلادنا نقطة حتى واحد ما كيخفيها وحنا حطينا هاذ السؤال باش نكونو في الصورة لا بالنسبة لا المستقبل الحالي ولا المستقبلي. نظرة الوزارة المكلفة بهذا القطاع باش تعلمنا ومن خلالنا تعلم الرأي العام الصورة فاين غادي هاذ القطاع اللي هو بالنسبة لنا حيوي، وكذلك من المتطلبات الأساسية للسادة الأساتذة والباحثين في بلادنا فالمفهوم من سؤالنا هو كاين صندوق خلق في 2000مدى تمويله؟ ومدى وضعيته من الناحية القانونية؟ ومدى فعاليته وانعكاساته على القطاع؟ هذا هو مغزى سؤالنا السيد الوزير وشكرا السيد الرئيس والسيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة الآن للسيد الوزير للجواب على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس. أشكر السيد المستشار، فعلا الموضوع مهم وهذه مناسبة لتنوير السيدات والسادة المستشارون. وسأنطلق من التذكير ببعض الحقائق التي أعتبرها إذا سمحتم السيد الرئيس من البديهيات.

ليس هناك تعليم عالي بدون بحث علمي وإلا سيصبح التعليم العالي على كل صنف من أصناف التعليم الثانوي التأهيلي رغم أهمية هذا السلك التعليمي، بل أكثر من ذلك نعتبر إذا أردنا أن نركز موقعنا مستقبلا علينا أن نعتبر أن خبر الغد هو البحث العلمي أقول خبز الغد هو البحث العلمي. لذلك في السنوات الأخيرة وبشهادة الجميع نلاحظ أن هناك اهتمام حكومي متميز، وذلك لا يتجلى فقط في التصريحات الحكومية أو في التصريحات الرسمية، يتجلى ذلك بكيفية ملموسة من خلال مؤشر نعتبره مهم وهو مؤشر دولي يعمل به نسبة الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي مقارنة مع ما تنتج الدولة المعنية أي الناتج الداخلي الخام. وهنا أذكر السيد الرئيس أذكر بأن هذه النسبة انتقلت من 0,3 سنة 1998 إلى تقريبا 0,8 ٪ سنة 2004-2005 ونطمح في أن نصل قبل سنة 2008-2009 إلى نسبة 1 ٪ .

هذا مؤشر إجمالي لكن أذكر كذلك بأن هناك آليات نعتبرها مهمة تخص تحفيز وتشجيع البحث العلمي ببلادنا، هناك لجنة وزارية يترأسها السيد الوزير الأول وتجتمع بكيفية أقول شبه منتظمة بالإضافة إلى عدة مراكز مختصة في البحث العلمي في ميادين مختلفة. وأشير إذا سمحتم السيد الرئيس بأن ميزانية 2005بالنسبة لهذا القطاع الحيوي تقدر ب 90 مليون درهم تقريبا 50 ٪ اعتمادات تهم التسيير و50 ٪ الاستثمار.

لذلك قمت بهذا التذكير لا لأقلل من أهمية الصندوق الوطني للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية، هذا الصندوق قد أحدث سنة 2000 ولم يفعل إلى اليوم، وأنا أسجل مع السيد المستشار أن هذه الأداة التكميلية، ليست بأداة أساسية بل هي أداة تكميلية لم تفعل إلى اليوم لسبب بسيط هو أن المسؤولين المعنيين في حديث مستمر مع وزارة المالية والخوصصة حول مصادر التمويل. ونحن بصدد إنهاء هذه الجولات الحوارية الصعبة في الأشهر القليلة المقبلة إن شاء الله، وستجتمع اللجنة الوزارية التي سيترأسها السيد الوزير الأول للبث النهائي في مصادر تمويل هذا الصندوق الذي سيقوم بدور تحفيزي تكميلي لما تقوم به الحكومة في هذا المجال وشكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة الآن للسيد المستشار للتعقيب على الجواب.

المستشار السيد محمد الخضوري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على جوابه الصريح اللي حقيقة يعطينا نظرة على البرنامج التمويلي للبحث العلمي بصفة عامة وعلى وضعية الصندوق الذي أحدث في 2000بصفة خاصة. نحن نشكر السيد الوزير على تفعيله لهذا الصندوق ومحاولة إخراجه إلى حيز الوجود وانعكاسه على البحث العلمي ولكن تنطلبو من السيد الوزير أنه هاذ الصندوق يتسرع في تفعيله لأن هناك عدد من الصناديق اللي جات في نفس الظروف وفعلت، والكل يعترف أنه البحث العلمي هو مسألة ضرورية ومسألة أولوية بالنسبة لتقدم البلدان، فهذا الصندوق لم تعط له واحد الديناميكية بحال اللي تعطات لواحد ثلاثة صناديق، نتمناو على الله أن هاذ الشي يسرع في تفعيله ولكن تنزيدو نأكدو أنه الدولة تلعب دور كبير في تمويل البحث العلمي، كذلك المؤسسات الوطنية، ولكن ما ننساوش أنه دور القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي وكذلك الدولة عندها دورها في هاذ العلاقات ما بين البحث العلمي وما بين القطاع الخاص، الشراكات التي تعمل مع مؤسسات خاصة والباحثين في الكليات أو في معاهد لتفعيل ولخلق برامج ولتمويلها، فهذا البرنامج الطموح اللي نتمنى على الله أن بلادنا تمشي فيه واللي الدولة والحكومة بالخصوص تلعب فيه دور ديال التنسيق وواحد الدور ديال التحفيز.

كذلك بالنسبة لمنح الأساتذة الباحثين، فهناك فعلا منحة للتأطير ومنحة للبحث العلمي ولكن خص واحد المنحة تشجيعية، الناس اللي تيبحثوا الناس الحقيقيين اللي تيبحثوا، ماشي أساتذة التعليم العالي كلهم تيبحثوا على حسب الإنتاج، خص واحد المنحة ديال الإنتاج تعطى للمنتجين والباحثين.. هذا هو تعقيبنا هذا هو الهدف ديالو وشكرا السيد الرئيس.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. ننتقل الآن إلى نفس القطاع، السؤال الموالي حول مشكل تغيب بعض المعلمين ببعض المدارس القروية للمستشارين السادة: محمد أبو الفراج، رفيق بناصر، جمال بنربيعة، الطاهر الفيلالي. السي أبو الفراج تفضلوا.

المستشار السيد محمد أبو الفراج:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوة المستشارين المحترمين،

يحتل محور تثمين الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية الصدارة في الاستراتيجية التنموية بالمغرب، لهذا يجب فتح أوسع المجالات لتأهيل العنصر البشري بواسطة التعليم والتكوين من أجل المساهمة الفعلية والفعالة للرفع من أنساق التنمية الشمولية. كما يجب الاعتناء بفئة السكان ذوي الحاجات الخاصة أو الذين يعيشون أوضاعا اجتماعية أو اقتصادية حرجة، وكذلك العمل على إدماج هذه الفئات المهمشة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خاصة في العالم القروي الذي يعرف خصاصا ملحوظا بالنسبة لرجال التعليم الذين يعانون بدورهم من مشكل عدم الاستقرار وخاصة في القرى النائية بسبب عدم وجود لوازم الحياة الضرورية، مما يترتب عن هذا تغيب بعض المعلمين بالمدارس القروية، مما يؤثر سلبا على التلاميذ وبكيفية مباشرة على مستواهم التعليمي، ويظهر هذا بشكل جلي عند انتقالهم إلى المؤسسات الإعدادية، مما يؤدي إما إلى التخلي عن متابعة دراساتهم أو الانقطاع المبكر لعدم الاستطاعة على المسايرة.

لهذا نسائلكم السيد الوزير عن التدابير التي تنوي الحكومة اتخاذها من أجل الحد من تفشي ظاهرة الغياب المتكرر وسط بعض المعلمين الذي ينعكس سلبا على تكوين التلاميذ لضمان استمرارية تعليمهم ومن أجل تحقيق أهداف الميثاق الوطني للتربية والتكوين ولتعميم التعليم على كافة تراب المملكة؟ وهل من إمكانية لتحفيز رجل التعليم الذي يمارس في العالم القروي؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة الآن للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس، أنا أشاطر ما جاء به السيد المستشار، مؤكدا بكيفية غير مباشرة أن الأسرة التعليمية بصفة عامة هي أسرة سليمة، بطبيعة الحال هناك بعض السلوكات التي تمس أخلاقيات المهنة، ولا يمكن إلا أن نشجبها معكم بقوة السيد المستشار، لكن هذه السلوكات تتبرأ منها أسرة التعليم وأنا في حوار مستمر مع عدد من الشركاء الاجتماعيين، دائما يؤكدون ضرورة الدفاع عن أخلاقيات المهنة، لذلك اتخذنا وسنتخذ كل الإجراءات التأديبية في إطار احترام القانون لنقوم ونصحح ما يجب أن يقوم وأن يصحح، لكن بالإضافة إلى الإجراءات ذات الطابع القانوني، الإداري، التأديبي لابد كما جاء في سؤال السيد المستشار أن نأخذ بعين الاعتبار خصوصيات العالم القروي، وذلك من خلال توفير الحد الأدنى لنمكن العاملين التربويين من نوع من الاستقرار، وهذا التوجه هو توجه مندمج لا يهم فقط وزارة التعليم، بل يهم القطاعات الأخرى ونحن بصدد وضع خطة لتفعيل عدد من الإجراءات وذلك على ضوء ملتقى وطني تم تنظيمه في بداية الشهر الحالي بمدينة أزيلال وكان يتعلق بالنهوض بالتعليم بعالمنا القروي. وسنعلن بمناسبة الدخول المدرسي القادم عن عدة إجراءات في هذا المجال.

وكذلك مراعاة وأخذ بعين الاعتبار خصوصيات العالم القروي، هناك عدة إجراءات تهم تكييف أوقات الدراسة لأن هناك مواسم فلاحية، هناك أيام عطل، مرتبطة بالمواسم الفلاحية، هناك السوق الأسبوعي، فالأكاديميات والنيابات لها كامل الصلاحية في اتخاذ ما يجب اتخاذه، لكن شريطة احترام الغلاف الزمني الإجمالي. شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة الآن للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد محمد أبو الفراج:

السيد الرئيس،

نشكر السيد الوزير على توضيحاته حول هذا الموضوع اللي لا نختلف معه في أن أسرة التعليم هي أسرة سليمة، أسرة التعليم سليمة لأن الواقع هو الأساس ديال البلاد وإذا لم تكن سليمة فهذا مشكل كبير. اللي جاء في سؤالي هو أن حنا مع رجال التعليم وكنتساطو المشكل في كاين؟ المشكل كاين أولا في المعلم ملي كيخرج في الخامسة صباحا وهو باغي غير باش يركب يوصل وما كيوصلش، إذن هذا ماشي مشكلتو، هذه مشكلة فوق إرادته، إذن الضحية شكون؟ هم التلاميذ اللي في القرى. إذن كاين مشكل آخر هو أن المعلم اللي كيمشي يقري في بادية معينة، ما كيلقاش الظروف نفسها اللي عند المعلم اللي كيقري في المدينة، لأن المعلم اللي كيقري في المدينة كيلقى أن التلميذ اللي كيجي عندو أولا داز من التعليم الأولي، كذلك داز من عدد من الدور اللي كيتعلم أنه يمشي فيها، بالعكس أن التلميذ اللي كيقربه هاذ السيد اللي في القرى ما كيلقاش نفس الظروف، وبالتالي هاذ المشكل ماشي ديال المعلم اللي كيقري في القرى.

علاش قلت أنا في تساؤلي واش ما يمكنش أن هاذ المعلمين باش ما يبقاش المعلم أنه لما كيدوز .. المشكل أنه لما كيتكون كيدخل الى

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

المدينة، المعلم إذا كان أننا نديرو له تحفيزات غادي يولي باغي يبقى في البادية ما غاديش يبقى يجي الى المدينة، نحفزوه، نقولو على أننا مثلا كيف ما كنديرو تعويضات بالنسبة لتنقل عدد من القطاعات الأخرى، المعلم نعطيوه المسائل باش يعمل وباش يولي باغي القرية وما يبقاش باغي المدينة، وبالتالي غادي يكونوا عندو جميع المسائل.

وأنا جبت هاذ القضية بالنسبة للإحصائيات إذا بغيتو السيد الوزير تعرفوها، تعرفوها غير من دور الطالب والطالبة لأنها هي اللي كتجمع ضواحي المدن وكيجيو لها وكيبان على أنه فعلا المستوى متدني لأن كتلقى التلميذ لما كيدخل كيولي يجيب 4 في المعدل ويجيب 3 في المعدل، إذن خصنا نشوفو الحل واللي خصو الحكومة كلها تنكب عليه وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. ننتقل الآن إلى السؤال الموالي حول منتديات الإصلاح ومتطلبات النهوض بالقطاع التربوي والتكويني للمستشار السيد عبد السلام بلقشور. تفضلوا السيد عبد السلام.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس مرة أخرى. سؤالي يتعلق كما قلتم حول منتديات الإصلاح ومتطلبات النهوض بالقطاع التربوي والتكويني.

مما لا شك فيه أن المنتديات الجهوية لإصلاح التربية والتكوين شكلت محطة أساسية ضمن مسلسل إصلاح النظام التربوي والرفع من جودة التعليم ببلادنا بكافة أطواره ومستوياته والنظام التربوي.

وتكمن أهمية النشاط الأساسي في كونه مكن مختلف الفاعلين على المستوى الجهوي والإقليمي والوطني من إجراء وقفة تقويمية لاستخلاص الدروس مما تم إنجازه خلال السنوات الأخيرة لتثمين المكتسبات وتحصينها والوقوف على الاختلالات وتجاوزها وإنجاز كافة الأهداف الكمية والكيفية التي تؤسس لمدرسة وطنية جديدة كفيلة بتأهيل الأجيال القادمة وجعلها قادرة على التغلب على مختلف الرهانات المستقبلية وما أهونها.

غير أن الملاحظ على هذه المنتديات وبعضها على الأقل هو عدم إشراك كل الفاعلين التربويين وشركائهم في مجالات الشغل والثقافة والفن وغيرهم كما ينص على ذلك الميثاق الوطني للتربية والتكوين (المادة 175 من الدعامة 16).

لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم، ما هي الإجراءات التي تفكر الوزارة في اتخاذها لتحتل منتديات الإصلاح المكانة المرجوة لها كفضاء للشراكة والتعبئة الوطنية من أجل وضع قاطرة الإصلاح على السكة الصحيحة وتحقيق أمثل لمقاصد الإصلاح؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.شكرا للسيد المستشار.

كما تعلمون السيد الرئيس، تجربة منتديات الإصلاح التجربة جد فتية سنتين فقط والمنطلق الرئيسي أو المبرر لتنظيم هذه المنتديات له ارتباط بحقيقة تاريخية لابد من العمل بها لا إصلاح بدون انخراط ولا تعبئة بدون انخراط، بمعنى أن ورش إصلاحي من حجم إصلاح المنظومة التربوية والتكوينية يحتاج إلى انخراط الجميع وبالتالي إلى تعبئة كل الأطراف المعنية، فنعتبر أن هذه المنتديات كما جاء في سؤال السيد المستشار هي مجال حواري يساعد على التعرف على المستجدات في مجال إنجاز الإصلاح وكذلك على المشاكل، على الاختلالات وهناك اختلالات، على النواقص وهناك نواقص حتى نجعل من الإصلاح لا فقط هما حكوميا أو هما قطاعيا، بل هم الجميع وان نعمل بمنطق مغاير أن إصلاح المدرسة المغربية يهمنا جميعا.

وبكل موضوعية، السيد الرئيس، رغم النقص في تمثيلية بعض الفئات، كما جاء في سؤال السيد المستشار وأنا معه بدون شك في بعض الأماكن هناك نقص في تمثيلية بعض الفئات. رغم ذلك لمسنا أن دائرة وتوسيع دائرة النقاش قد همت عدد كبير من المتدخلين والمهتمين بالشأن التعليمي وأن الجميع أصبح يتملك إصلاح المنظومة التربوية والتكوينية وأن هناك نضج كبير في طرح عدد من القضايا وتعلمنا كثيرا من تدخلات السادة المنتخبين المحليين، من الفعاليات التي تعمل داخل المجتمع المدني، من بعض الفعاليات الرياضية وكذلك الفنية، تعلمنا منهم ونأخذ بعين الاعتبار كل اقتراحاتهم وكما قمنا بذلك بعد الانتهاء كل ما له علاقة بالجولة الأولى من منتديات الإصلاح، نحن بصدد صياغة التقرير العام الذي سيوزع على السيدات والسادة البرلمانيين، السيدات والسادة المستشارين وكذلك على جل المتدخلين حتى نخلق تيارا وطنيا مساندا للإصلاح. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة الآن للسيد المستشار للتعقيب على جواب السيد الوزير .. السي بلقشور.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس في الحقيقة ما كاينش شي تعقيب اللي مخالف لما قاله السيد الوزير لأنه في الحقيقة لمس ما قصدت بسؤالي وتكلم على النقص اللي كاين في عدد المتدخلين في إطار الإصلاح التربوي بصفة عامة وتكلم كذلك على جميع الفعاليات اللي كتعمل من منتخبين ومؤسسات، غير أنا كنبغي نضيف إذا سمحت السيد الوزير

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

أن الاستشارة تبدأ من القاعدة ونشرك معنا الفاعل التربوي المعلم والأستاذ والناظر والمدير إلى آخره لأنهم هم اللي كيمثلوا القاعدة وعارفين أين هي مكامن الضعف بصفة كبيرة ونتمنى التوفيق لهذه المنظومة للإصلاح ونتمنى أنها تعطي نتائجها في أقرب الآجال وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيد الوزير ترغبون في الرد على التعقيب؟ سؤال في نفس القطاع، سؤال حول التسرب المدرسي للمستشارين السادة: رحو الهيلع، رحال الزكراوي، عبد الحق بوكرين، أحمد الشوفاني، العربي خربوش، عبد الرحمن أوشن.

السي رحو تفضلوا.

المستشار السيد رحو الهيلع:

شكرا السيد الرئيس. سؤالنا هو موجه إلى السيد وزير التعليم ويتمحور حول ظاهرة التسرب المدرسي، التوقف عن الدراسة في سن مبكر أي قبل 15 سنة وهذه الظاهرة هي تتكاثر بقوة في العالم القروي وكذلك بضواحي المدن ومن بين أسبابها أولا قلة الإمكانيات لدى أولياء وآباء التلاميذ خاصة في العالم القروي، ناس ما عندهمش القوة المالية باش يصرفوا على أولادهم باش يقريوهم. من بين الأسباب كذلك كاين بعد المدارس عن السكن للتلميذات والتلاميذ، بحيث نجد في العالم القروي كاين الولد أو البنت اللي عندهم سبع سنوات خصهم يمشيو أكثر من 5 كيلومتر باش يصلوا للمدرسة.

ومن بين الأسباب أيضا تدني المستوى الدراسي، خاصة في الفرعيات بالعالم القروي، وهذه الظاهرة ديال مستوى الدراسة بهذه الفرعيات كما جاء في السؤال اللي سبقني ديال السي أبو الفراج وأجبتم عليه، الغياب أصبح ظاهرة قارة، بحيث هاذ التعليم في هاذ الفرعيات أصبح عندو واحد النظام خاص، نظام خارج الإطار بالطبع يمكن نتفهمو الظروف ديال المعلمين اللي تيعرفوا هاذ الغياب اللي كيكون في واحد المدرسة ما عندهاش الطريق، ما احداهش حانوت باش يتقضى، ماكاينش السكن، يتأقلم حتى هو تيقري يومين أو ثلاثة أيام في الأسبوع، خصو يتقضى، ما كاينش الضو ما عندوش الثلاجة الخ.. كاين مشاكل في هاذ..

من بين الأسباب كذلك وخاصة بالنسبة للإعداديات كاين قلة الداخليات وقلة المنح بالخصوص، حيث هاذ المنح كاين الناس اللي عندهم أربع هكتارات أو خمسة تيقول لو أنت ملاك، ولدك ما عندوش الحق في المنحة، واش أربع هكتارات والسيد وزير التنمية القروية بجانبكم راه فقير، أربع هكتارات، خمس هكتارات خاصة لما تكون سنوات الجفاف.

هذا والقانون واضح في هذا الباب تيقول لك كاين إجبارية التعليم، خاصة التعليم الأساسي والطفل كيخرج قبل 15 سنة يعني قبل السن القانوني المدرسة على علم يعني الوزارة على علم وبالتالي الحكومة على علم ولكن القانون لا يحترم. هذه الظاهرة بالضبط كذلك كتعاود تدفعنا بأنه نحاربو الأمية من جهة وننتج الأمية من جهة أخرى وتتدخلو في واحد الحلقة مسدودة وتنبقاو هكذا تتضاربو.

حنا متيقنين السيد الوزير بأن الوزارة عندها إلمام بالموضوع وبدون شك عندها بعض الحلول اللي تتفكر فيها، حنا أولا بغينا نعرفو غير بعض الإحصائيات في الأول أشنا هي الخطورة؟ هي الخطورة كاينة لأن مستقبل المغرب مرهون بتعليم أبناءه وأجياله من الآن، حتى إذا بغينا نعرفو أشنا هي حدود هذه الظاهرة وخطورتها إذا كاين شي أرقام لأن الإحصائيات غير حقيقية لحد الآن؟ ثانيا واش عند الوزارة شي تصور للتخفيف من حدة هذه الظاهرة؟ وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة الآن للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس. أنا أريد أن أتوجه إلى السيد المستشار وأؤكد له أن الوزارة بحالو عارفة الموضوع ولكن في حاجة إلى دعمه كمنتخب وإلى دعم كل المنتخبين اللي عندهم نفوذ ميداني وعندهم اتصالات مهمة، نحن في مرحلة إذا لم نبادر كما قال السيد المستشار إذا لم نبادر قاعديا ستبقى علاقاتنا مع الدولة علاقات تتميز بحنين كبير إلى الماضي، ونريد بناء المستقبل، علينا أن نبادر.

فأنا مع السيد المستشار عندما أكد وذكرنا بأن هذه الظاهرة أحيانا تهدد بعض المكتسبات في مجال كل ما له علاقة بتعميم التمدرس بعالمنا القروي، والأرقام على المستوى الوطني ليست بأرقام تنبئ بأن هناك خطورة بنيوية إذا صح التعبير في هذا المجال لا تتجاوز 5 إلى 7 ٪ لكن تبقى نسبة مهمة. كيف معالجة هذه لظاهرة؟

أنا أختزل الجواب في كلمة بسيطة وهو الاهتمام بالتلميذ داخل المؤسسة وخارج المؤسسة وفي هذا السياق السيد الرئيس اتخذنا عدة إجراءات منها عدم التسرع في فصل التلميذ من خلال اتخاذ قرارات تأديبية أحيانا متسرعة. ووجهنا مذكرة منذ سنتين ولا زالت الأكاديميات والنيابات تعمل في إطارها وعلى أساسها تم إعادة تسجيل 40000 تلميذ، وبذلك في الواقع ساعدنا نسبة مهمة من التلاميذ المفصولين على مواصلة دراستهم وعدد لا بأس به قد نجح في ظروف عادية في امتحانات متعددة.

ثانيا، تقوية شبكة الداخليات، خاصة على المستوى الإعدادي بالعالم القروي كذلك، لأن ظاهرة التسرب تهم بالأساس العالم القروي، والآن هناك على المستوى الوطني الثانوي تأهيلي والثانوي إعدادي حوالي 430 داخلية والنصف من هذه الداخليات يهم التعليم الإعدادي.

ثالثا، النقل المدرسي. الوزارة بادرت رغم أن النقل المدرسي ليس من

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

الصلاحيات المباشرة للوزارة، فبادرنا في إطار شراكات مع بعض الجماعات المحلية وجمعيات آباء وأولياء التلاميذ في عدد من الأقاليم وهذه التجربة نتمنى أن تعمم وأن تتخذ مبادرات في هذا المجال لأن النقل المدرسي داخل العالم القروي ستكون له مضاعفات جد إيجابية.

والإجراء الأخير أشرت إليه قبل قليل يهم تكييف البرامج الدراسية مع المواسم الفلاحية وكذلك البيئة الاجتماعية والثقافية الخاصة بالعالم القروي. شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة الآن للسيد المستشار للتعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد رحو الهيلع:

السيد الرئيس غير بغيت نشكر السيد الوزير على جوابه وعلى تجاوبه مع هذه الظاهرة وبغيت نأكد لو كمنتخبين حنا مستعدين نعملو يد في يد هاذي بلادنا وهذه مسؤوليتنا جميع، ما عمرنا ما قلنا أن المسؤولية ديال وزارة التعليم لوحدها، غير يظهر لي واش ما حانش الوقت باش نفعلو هذاك الفصل اللي في الميثاق الجماعي اللي تيقول تحويل بعض القطاعات إلى الجماعات المحلية، أنا في نظري أقول حان الوقت لتفويت قطاع التعليم الأساسي للجماعات المحلية، ننطلق هكذا ربما تكون تجربة أحسن لأنه عمل للقرب ولا أعتقد كاين جهاز أقرب للسكان من الجماعة القروية.

بالنسبة للنقل المدرسي كذلك يمكن تكون شراكة ما بين الجماعات هذا أمر يهم الجميع لا يهم فقط وزارة التعليم، يمكن يكون تشارك اللي تكون فيه سيارة تنقل الدراري الخ.. ويساهم الجميع حتى الآباء بنفسهم.

وكذلك السيد الوزير كاينة قضية أخرى وهي ديال دار الطالب والطالبة، اللي هما الآن منتشرين هذا بالنسبة للداخليات، إذا ما كانش الداخليات موجودين فيمكن نستعملو هاذ دار الطالب والطالبة اللي غالبا عندهم إمكانيات ؟لأن هاذوك الدور تيمكن لهم يلقاو من يساعدهم في الأفرشة وفي الأغطية ولكن ما تيلقاوش من يساعدهم ماديا باش يخلصوا اللحم ومول الحانوت الخ.. فهنا يمكن تكون منحة تعطى للتلميذ أو التلميذة ولو ما تكونش عندو مقعد في الداخلية ولكن يقدر يلقى مقعد أو فراش في دار الطالب.

شكرا السيد الوزير، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. آخر سؤال في قطاع التربية الوطنية حول ارتفاع وثيرة العنف داخل المؤسسات للمستشارين السادة: أحمد بنا، أحمد أمهال، إدريس الراضي، الحبيب الزويكي، أحمد النماوي، محمد الشافعي. تفضلوا السي بنا.

المستشار السيد أحمد بنا:

السيد الوزير، الكل يعلم أهمية قطاع التعليم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية إلا أن هذا القطاع لازال يتخبط في عدة مشاكل، أبرزها انتشار العنف داخل المؤسسات التعليمية، سواء كان هذا العنف موجها ضد الأساتذة والأطر العاملة داخل هذه المؤسسات أو بين التلاميذ، هذا يحيلنا على ظاهرة أخرى والتي تعتبر من أسباب انتشار العنف وهي ظاهرة المخدرات، التي أصبحت كسرطان ينتشر في الثانويات والإعداديات وأصبح المروجون يجدون في هذه الفضاءات المكان المناسب لبيع سمومهم، وقد سبق لمجموعة من الأطر والأساتذة أن قاموا بوقفات احتجاجية ينددون بحالات العنف التي أصبحوا عرضة لها وانعدام الحماية، مما يحول دون توفر الظروف المناسبة للعمل.

- فما هي الإجراءات التي قامت بها الوزارة الوصية على هذا القطاع قصد حماية أطرها وأساتذتها وتوفير الجو الملائم للعمل؟

- ما هي الأسباب الكامنة وراء انتهاج الوزارة سياسة اللامبالاة اتجاه مواردها البشرية؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس. شكرا السيد المستشار. اللامبالاة ما كايناش الأستاذ بنا ما كايناش نهائيا، بالعكس سبق لي في السنة الماضية أن أجبت عن نفس السؤال، مؤكدا أن ظاهرة العنف وظاهرة المخدرات تشكلان شيئا جديدا داخل وخارج مؤسساتنا المدرسية. لست في حاجة إلى التذكير لما تقوم به الوزارة في هذا المجال لأن أحيانا من باب الفعالية لا يجب أن نقول كل شيء لأن ذلك له ارتباط بالأمن النفسي للعاملين وللمهتمين بهذه الملفات.

أنا شخصيا بقدر ما أعتبر أن الزجر ضروري وأن القرارات التأديبية ضرورية في إطار ما يسمح به القانون، بقدر ما أعتبر أن ذلك ليس كافيا. فعلينا أن نذهب إلى أعمق من ذلك حتى تكون المعالجة وقائية وحتى تكون الإجراءات بنيوية لأن الزجر يعالج النتيجة في غالب الأحيان ولا يهتم بالأسباب العميقة. لذلك نحن بصدد إنهاء دراسة ميدانية في هذا المجال، ونتائج هذه الدراسة الميدانية المتعلقة بالعنف أساسا وبارتباط غير مباشر مع استعمال وترويج المخدرات سنحسن خطة العمل التي نطبقها منذ أزيد سنتين بتنسيق مع السلطات المحلية، مع جمعيات آباء وأولياء التلاميذ. وكذلك من خلال تفعيل مجالس التدبير داخل المؤسسة.

أقول لكم السيد الرئيس وللسيدات والسادة المستشارين بأن

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

مجالس التدبير داخل المؤسسات التعليمية لها صلاحيات واسعة في هذا المجال وعدد من المؤسسات اتخذت عدة إجراءات من خلال معالجة محلية ميدانية وأعطت عدة نتائج بمدينة الدار البيضاء، ببعض المدن في الشمال، وكذلك بعض المدن جنوب ووسط المغرب.

لست في حاجة إلى التذكير بما تقوم به كذلك الوزارة فيما يخص تعميم بعض المواد الجديدة كالتربية على المواطنة، على حقوق الإنسان وكذلك تكثيف عدد من الأنشطة ذات الطابع الفني والرياضي، كل ذلك بدون شك سيساعدنا على معالجة لا أقول شاملة لأن المعالجة الشاملة يجب أن تنطلق من الأسرة ويجب أن تنطلق من المحيط الطبيعي للتلميذ ومن معالجة بعض الأمراض التي تنخر الجسم المغربي، لا يجب أن نحمل المؤسسة التعليمية أكثر مما تتحمله وشكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار للتعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد أحمد بنا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، أولا تنبغي نشكركم على ردكم وحنا ما كنحملوش الوزارة المسؤولية الكاملة، إلا أنه بإمكان الوزارة بتنسيق مع وزارة الداخلية التفكير في خلق حراسة مدرسية لأنه الأشكال اللي كاين الآن، السيد الوزير، هو التلاميذ بالأخص تلاميذ الإعداديات، الثانوي تيكونوا أمام المؤسسات التعليمية ديالهم.. وهنا مروجي المخدرات كيلقاو الظرف المناسب باش يبيعوا المخدرات لجميع أبناء المؤسسات التعليمية على الصعيد الوطني، الإشكالية اللي كاينة هو هاذيك الأقراص أنا جلست مع تلميذ وبدا كيعطيني الأنواع ديال الأقراص وخلعني يعني الوقت فاش بدا كيشرح لي الأقراص وأثمنتها تخلعت على أساس أنها منشطات، فإذا بها هي اللي الآن تخلق مشاكل للأطر والأساتذة داخل المؤسسات حتى أن الأستاذ أصبح يفضل أنه لا يعير اهتمام بالتلميذ وتيخلي التلميذ غادي على هواه.

المطلوب الآن، لأنه المشكل فاين كاين السيد الوزير، كاين في باب المؤسسة وداخل المؤسسة إذا كاينة حراسة مضبوطة.. في السابق ما كناش كنعرفو هاذ الأقراص ولكن كانت حراسة يعني الحارس العام تمشي سلطاته إلى باب الثانوية، ما تيخليش التلاميذ كيتسناو.

جمعية آباء وأولياء التلاميذ في حد ذاتها كاين بعض جمعيات التلاميذ اللي هي ناشطة وتحترم لأنها تقوم بواجبها وكاينة بعض الجمعيات اللي غير صورية لا تقوم بواجبها وحنا ما كنحملوش المسؤولية الأولى لوزارة التعليم، كنحملو المسؤولية للجميع جمعيات آباء التلاميذ، ولكن كوزارة وصية كنطلبو منكم أنكم تجتهدوا وتفكروا في خلق واحد النوع من الحراسة باش يمكن نعتقو الأبناء ديالنا من هاذ المرض الفتاك اللي هو ضرر المخدرات. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. أستسمح آخر سؤال في نفس القطاع حول منح التعليم للمستشارين السادة : محمد الشافعي، محمد بنا، محمد الكنفاوي، عبد القادر النميلي، الحسين الحداوي، محمد عذاب الزغاري، السي محمد الشافعي.

المستشار السيد محمد الشافعي:

شكرا السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيد والسادة المستشارون،

السيد الوزير،

في الموسم الدراسي 2003-2004 تعذر على الطلبة في أقسام البكالوريا وضع ملفاتهم للاستفادة من المنح الجامعية في إقليم خريبكة، فلم يتسفد سوى 771طالب وطالبة، في حين بقي هذا العدد محروما من الاستفادة، والسبب في ذلك، السيد الوزير، هو أن المصالح المشرفة على استلام الملفات من الطلبة رفضت كل الملفات المقدمة بعد تاريخ 30 ماي 2004.

وللإشارة السيد الوزير فإن الكثير من الطلبة لم يستطيعوا تقديم طلباتهم قبل نجاحهم في امتحان الباكالوريا نظرا لضعف حالاتهم المادية، وأنتم تعلمون السيد الوزير، ما يتطلبه ذلك من مصاريف، إضافة إلى الأجل الأقصى المحدد في 30ماي ضيق الخناق على الطلبة وأسرهم.

هذا، مع العلم أن اللجنة المختصة والمكلفة بدراسة ملفات المنح لا تباشر مهامها سوى في شهر أكتوبر أو نونبر من كل سنة لهذا السيد الوزير نطلب منكم:

1 - لماذا لا تخصصوا أجلا للطلبة الناجحين في موسم 2004 يكون بمثابة فترة استدراكية تفتح الآمال أمام الطلبة الذين لم تسعفهم الظروف في احترام آجال 30 ماي؟

2 - ألم يكن منطقيا إذا ما فكرت مصالح وزارتكم في جعل الآجال القصوى لوضع طلبات المنح تحدد في فترة ما بعد صدور النتائج النهائية لامتحانات البكالوريا حتى يتسنى لجميع الناجحين الذين تتوفر فيهم شروط الاستفادة من حقهم في هذه المنحة؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة الآن للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار. أنا أشاطر التشخيص الذي قام به السيد المستشار على أن المسطرة المتبعة

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

تستهلك وقتا كبيرا، لكن لأسباب موضوعية وإكراهات خارجة عن إرادة الوزارة، حيث أن هذه المسطرة لا تهم فقط وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي، بل تهم قطاعات حكومية أخرى، لذلك ننطلق من شهر ماي وننهي شهر أكتوبر وشهر نونبر، فسنعمل على تبسيط وتحسين بعض العمليات الضرورية، وكذلك إذا كان ذلك ممكنا سنفتح المجال للحالات الاضطرارية لا لكل الحالات، وهذا معمول به لكن سنعمل على معالجة كل الحالات التي تكتسي طابعا اضطراريا لأن العدد مهم واللجان الإقليمية تتطلب وقتا كذلك مهم لدراسة كل الطلبات ولمراقبة عدد من المعلومات.

الشق الثاني، فيما يخص الرقم الذي ذكر به السيد المستشار ينبغي فقط أن أشير بأن نسبة تلبية الطلبات الخاصة بالمنح بالنسبة لإقليم خريبكة لسنة 2004-2005 بلغت 100٪ في إطار ما هو معمول به، وفي إطار السقف الزمني الذي أشار إليه السيد المستشار أي 731 ملف قد تمت تلبيتها مقارنة مع السنة 2003-2004 نسبة تلبية الطلبات لا تتجاوز 88٪، سنعمل على تلبية كل الطلبات، فتح المجال للحالات الغير العادية لدراستها وأتمنى أن تكون نسبة تلبية الطلبات بالنسبة للسنة المقبلة مثل السنة الحالية أي 100٪.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الوزير. إذن ننتقل.. باسمكم جميعا نشكر السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي على مساهمته القيمة في هذه الجلسة وننتقل إلى القطاع الموالي، السؤال الموجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد حول مصير برنامج تثبيت الباعة المتجولين للمستشارين السادة: المعطي بنقدور، إبراهيم الحب، عمر بنونة الوريدي، الأمين الدراق.

السي إبراهيم، تفضلوا.

المستشار السيد ابراهيم الحب:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأخوات الإخوان المستشارين،

خصصت الحكومة السنة الماضية ميزانية هامة بلغت 10 مليون درهم وزعت على العمالات والأقاليم وأطلقت عليها إسم برنامج تثبيت الباعة المتجولين، وذلك بخلق أسواق نموذجية في كل عمالة لجمع الباعة المتجولين، وبالتالي السعي وراء تجميع كل الباعة المتجولين وتنظيمهم لحماية التجارة بصفة عامة . فما هو تقييمكم لهذا البرنامج؟ وما هي العمالات التي ستترى المشروع؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة الآن للسيد الوزير للجواب على السؤال.

السيد صلاح الدين مزوار وزير الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد:

شكرا السيد الرئيس. شكرا السيد المستشار على وضعه لهذا السؤال الأساسي والمهم في السياسة الحكومية لتثبيت الباعة المتجولين. كما يعرف السادة المستشارون أن هذا البرنامج انطلق منذ سنة 2003. وكما أشار إليه السيد المستشار تم التخصيص لو 105 مليون درهم كعملية أولى وكمرحلة أولى في إطار هذه الاستراتيجية لتثبيت الباعة المتجولين.

هم هذا البرنامج كما تعلمون كذلك عشر ولايات بمجموع 29 إقليم وعمالة. تم تحديد وتثبيت وتشخيص 114 مشروع تمت برمجتها، بالطبع تم إنجازها تحت الإشراف الفعلي للسادة الولاة والعمال.

الحصيلة في حدود شهر أبريل 2005 14300 بائع من مجموع 26000 تم تثبيته أي ما يعادل 55٪ .

95 نقطة سوداء تمت معالجتها من مجموع 222 نقطة مستهدفة أي ما يعادل 43 ٪.

الحصيلة على مستوى العشر ولايات المستهدفة تتراوح ما بين 12٪ و100 ٪. 100٪ بالنسبة لجهة مراكش، تانسيفت، الحوز و 95 ٪ أو 96٪ بالنسبة لجهة سوس- ماسة- درعة، 95 ٪ بالنسبة للرباط سلا زمور زعير، فاس بولمان 50٪، الدار البيضاء الكبرى 30 ٪ مكناس تافيلالت 62٪ الجهة الشرقية 12٪ طنجة تطوان 39 ٪ الغرب الشراردة بني حسن 24 ٪.

يمكن إذن أن نقول أن هذا البرنامج بشكل عام لم يستف بعد كل أهدافه كما أن هناك تفاوت بين جهات وأخرى لثلاث عوامل أساسية:

- العامل الأول هو مشكل توفير العقارات اللي كياخذ بالطبع وقت طويل.

- عدم كفاية الموارد المالية. هناك مشاريع تم التحديد لها كمية معينة مالية لا تستفي لإقامة المشروع 100 ٪. إذن في محل نديرو 300 كنديرو 200.

- مستوى انخراط الباعة المتجولين في البرنامج لأن هناك بعض المشاريع تم تطبيقها في مناطق أو أحياء يعتبرون أنها لا تستفي لحاجياتهم ولمتطلباتهم.

إذن فبعد مرور سنتين، أعتقد وأعتبر بأنه من الإيجابي الآن تقييم هذا البرنامج، تقييمه ماشي الكمي أكثر منه كيفي بالطبع الأهداف المحددة الأولى وهي محاولة تثبيت الباعة المتجولين في إطار السياسة اللي هي سياسة نبيلة، سياسة محاربة الفقر ومحاربة التهميش اللي هي

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

نبيلة، لكن غير كافية في إطار منظور شامل للمحيط ولاندماج هاذ الباعة المتجولين في إطار هذه المشاريع في محيطهم يعني الحضري ومحيطهم الاجتماعي. إذن المقاربة أو طريقة المعالجة، أعتبر اليوم بأنه في صالحنا، أنه نعالجها بشكل يعني يدخل في إطار الإدماج لأنه التجارب من هذا النوع تمت في دول أخرى تبين بأنه من الايجابي منذ البداية أن هذه العملية تكون عملية تدخل في إطار المنظور الحضري ومنظور كذلك الإدماج الكلي في إطار المحيط مع الأخذ بعين الاعتبار كل الإشكاليات المرتبطة بهذا النوع من تثبيت الباعة المتجولين.

إذن هذا الجانب من ناحية المقاربة أعتبر بأنه من الصحي اليوم قبل الولوج في المرحلة الثانية من هذا البرنامج أنه تكون المعالجة بطريقة يعني أكثر كيفية، بالطبع كنعرفو إشكالية الباعة المتجولين تحل مشكل ويظهر مشكل آخر نحن في دوامة. إذن، يجب كذلك الرجوع إلى صلب الإشكالية: كيف يمكننا أن نحد من ظاهرة تطور الباعة المتجولين بالرجوع إلى الأصل قبل المعالجة بالشكل اللي هو أكثر رد فعل أكثر منه معالجة لإشكالية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. الكلمة الآن للسيد المستشار السيد المعطي بنقدور للتعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

شكرا السيد الرئيس. أشكر السيد الوزير على الطريقة التي شرح لنا بها مضامين السؤال، يبقى لنا أننا نتساءل هل الوزارة تضع في حسبانها إشراك القطاع الخاص كمستثمرين على غرار ما هو في بعض العمالات أعطوا للمستثمرين قطعا أرضية على أساس استغلالها لمدة معينة-وبعد ذلك تسلم إلى البلديات.

قلتم السيد الوزير على أنه العملية انكبت عليها حوالي عشر ولايات وذكرتم نسبة تتفاوت من 12 إلى 100 ٪ ونعرف المعضلة الكبرى تتواجد في مدينة الدار البيضاء فهي فقط وصلت إلى 30 ٪ فهاد الباعة المتجولون أعتقد أنها تحد من العشوائية في التعامل مع المؤسسات الجبائية، وكذلك تساهم عندما تنظم في الموارد الأساسية للدولة وتضع نوع من التوازن ، فإذا كان الهدف منها هو الإدماج ومحاربة الفقر، فلابد من تعميمها وحتى تكون الحصيلة في الأخير مهمة.

قلتم السيد الوزير أنه هذا العمل ابتدئ سنة 2003 والاعتمادات التي خصصت هل هي مخصصة فقط لسنة 2003 أم أنها لازالت تتبع العملية حتى تصل إلى نسبة محترمة وهل تنوي الوزارة أن توظف موارد أخرى إضافة إلى ما ذكرتم لكي تمول المشاريع التي تنوي إنجازها في هذا المضمار؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة الآن للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد:

تم تخصيص 110 مليون درهم بشكل عام يعني تقييم 114 مشروع كلفت 110 مليون درهم، مازال ما تم استعمالها ككل، هذا لا يعني بأنه الوزارة والحكومة بشكل عام عندها رغبة وعندها توجه في كون أن هذه الإشكالية سوف لا تحد في هذه المشاريع يعني هناك استمرارية.

لهذا فيما يخص الشق الثاني من السؤال اللي كيهم إشراك القطاع الخاص بالطبع أود أن أشكركم لإثارة هذا الجانب بحكم أنه في إطار هذا المنظور بالطبع أعتبر بأنه كلما تم تفويض يعني نوع من هذه المشاريع للقطاع الخاص إلا وسرعة الإنجاز وكذلك إمكانية إدماج المجالات الأخرى يمكن توفيرها. لهذا في إطار هذا التوجه وهذا التصور، القطاع الخاص هو شريك أساسي في حل هذه الإشكالية بشكل عام.

الجانب الثالث والذي يهم إدماج هذه الفئة فيما يسمى بالقطاع المهيكل هدفه بالطبع هو أن هذه الفئة من التجار يدخلوا في إطار عملية المساهمة في قضية الضرائب، لكن هذا ماشي الهدف الأساسي يعني ما خصناش نوضعو هذا.. الهدف الأساسي هو أن هاذ الباعة المتجولين اللي أخذوا على عاتقهم مبادرة اللي هي مبادرة خاصة بدل ما يمشي يلجأ إلى وسائل أخرى لضمان قوت عيشه لجأ إلى مبادرة خاصة تهم ضمان وكسب شريف لقوت عيشه. إذن هذه الفئة هي فئة المبادرين الخاصين وكنعرفو بأنه تاريخنا حافل بالأمثلة للناس الذين انطلقوا من هذا المنطلق وأصبحوا على رأس مؤسسات كبرى. هاذ الفئة خصنا يكون عندنا في إطار تصورنا أننا ندخلها في الإطار المهيكل ونساعدها باش تتطور أكثر باش تصبح يعني فئة مساهمة في تطور الاقتصاد الوطني وبالطبع كمرحلة ثانية مساهمة في دخل الضرائب وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الآن آخر سؤال في نفس القطاع ورد بشأنه طلب يرمي إلى سحبه وتأجيله إلى جلسة موالية. باسمكم جميعا نشكر السيد وزير الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد على مشاركته في جلسة اليوم وننتقل إلى القطاع الموالي بسؤال حول ظاهرة تشغيل الأطفال دون السن القانوني للمستشارين السادة عبد الحميد بنعلوش، عبد المجيد العزوزي، بلحاج الدرمومي، عبد الرحيم الشرقاوي، أحمد الجغيري، حسن أوتغلياست، فليتفضل أحد السادة المستشارين لبسط السؤال.. التأجيل؟

إذن نعتذر للسيدة كاتبة الدولة ورد في آخر لحظة، ورد على الرئاسة طلب يرمي إلى تأجيل هذا السؤال، نعتذر للسيدة كاتبة الدولة إلى فرصة إن شاء الله موالية ونشكرك على تجاوبك مع المجلس.

السؤال الموالي موجه إلى السيد كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالتنمية القروية حول برنامج

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

العمل لكتابة الدولة المكلفة بالتنمية القروية للمستشارين السادة : محمد المنصوري، شعيب حميدوش، عبد الله أبو زيد، عبد الكبير برقية، مصطفى توما، عبد الرحمن أربعين، المهدي زركو، عبد القادر أقوضاض السي عبد القادر تفضلوا.

المستشار السيد عبد القادر أقوضاض:

شكرا السيد الرئيس،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

السادة الوزراء المحترمون،

بسم الله الرحمن الرحيم،

استبشرت الساكنة القروية خيرا بميلاد قطاع حكومي جديد مكلف بتدبير التنمية القروية كرهان استراتيجي لتحقيق التنمية الشاملة للبلاد وهو ما لن يتم إلا باستراتيجية ناجعة للتنمية القروية وسياسة تقوم على تنويع الاقتصاد القروي الذي تشكل فيه الفلاحة القطب الرئيسي. فالوسط القروي يعرف معاناة كبيرة جدا متمثلة أساسا في عجز اجتماعي خطير واقتصاد هش رهين بالتغيرات المناخية المتسمة بجفاف دائم والذي أصبح بنيويا لهذا الوسط الحيوي، بالإضافة إلى غياب البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية والمرافق الحيوية.

وكل هذا السيد الوزير المحترم يفتح الباب مشرعا لعزلة الإنسان القروي وهجرة الشباب والمعاناة المضاعفة للمرأة القروية، فضلا عن انسداد الآفاق أمام الساكنة القروية واغتيال حلمهم في صبح جديد.

وعلى أساس هذا الوضع المؤلم والمحرج، نود السيد الوزير مساءلتكم عن الخطوط العريضة للاستراتيجية التي تعمل كتابة الدولة في التنمية القروية على تنفيذها بغية إصلاح هذه الاختلالات المجالية والاجتماعية والتي من شأنها إنقاذ الوسط القروي من الضياع والتهميش والحرمان، علما أن البادية محرومة من كل شيء، لا يمكنها أن تبقى كذلك، خاصة في ظل التنظيرات التي تدعي أن المدينة هي مستقبل المغرب وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة الآن للسيد كاتب الدولة للإجابة على السؤال.

السيد محمد محتان كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، المكلف بالتنمية القروية.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

زملائي الوزراء،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل للسادة المستشارين على طرحهم لهذا السؤال الهام، وجوابا عليه أود التأكيد على أن البرنامج الذي أعدته كتابة الدولة يستمد روحه من الرؤية والاختيارات الاستراتيجية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده والمعبر عنها في عدة مناسبات، تلكم الاختيارات التي تعد مرجعية أساسية لتنمية قروية كمرتكز لتنمية شاملة لبلادنا. كما أن الحكومة تبنت في إطار برنامجها الذي قدمته أمام البرلمان تبنت التنمية القروية ضمن الأولويات والأهداف الأساسية والتزمت بأن تواصل تنفيذ برنامج التنمية القروية وتوفير الإمكانيات اللازمة للرفع من وثيرة الإنجازات.

ومن جهة أخرى، السيد المستشار، تتوفر بلادنا على استراتيجية 2020 للتنمية القروية تلكم الاستراتيجية التي تم تبنيها من طرف مختلف الفاعلين خلال مناظرة يوليوز 2000 ومن لدن المجلس الوطني لإعداد التراب الوطني خلال شهر ماي 2004.

وقد تم تبني برنامج عمل كتابة الدولة المكلفة بالتنمية القروية من قبل المجلس الدائم للتنمية القروية خلال اجتماع حضرته كل القطاعات المعنية تحت رئاسة السيد الوزير الأول، وكما هو معلوم فإن هذا المجلس يشكل الأداة المكلفة بالتخطيط للعمل الحكومي في مجال التنمية القروية وتوجيهه وتنسيقه.

ويتمحور عمل كتابة الدولة المكلفة بالتنمية القروية الذي كان لي الشرف أن قدمته أمام اللجنتين المختصتين بمجلسي النواب والمستشارين، يتمحور هذا البرنامج على المحاور الأساسية التالية:

1 - التنسيق المحكم ما بين مختلف القطاعات الوزارية.

2 -توطيد وتدعيم صندوق التنمية القروية من خلال تأمين موارد مالية قارة للصندوق وتوجيه أفضل للتدخلات الممولة من طرفه.

3 ترسيخ اللامركزية، لا سيما من خلال العمل بتنسيق مع الجهات كمؤسسات منتخبة من أجل دعمها على مستوى بلورة مخططاتها للتنمية القروية.

4 -التعاون مع المنظمات غير الحكومية عبر تدعيم الشراكات من خلال تقديم الدعم لها، سواء على مستوى التكوين، أو على مستوى التمويل. وفي هذا الإطار سنحرص كتابة الدولة على تنظيم المنتدى الوطني الأول للجمعيات غير الحكومية التي تشتغل في ميدان التنمية القروية.

-5 الاستفادة من الإمكانيات التي يتيحها التعاون الدولي وتوجيهها لدعم الاختيارات الاستراتيجية لبلادنا في مجال التنمية القروية.

6 - مواصلة مجهود إعداد وتجهيز المجال الفلاحي والقروي، ويجب في هذا الإطار أن نذكر بأنه لا تنمية قروية بدون تنمية قطاعات الفلاحة.

7 وضع هياكل لسياسة القرب عبر إصلاح مراكز الأشغال وتحويلها إلى مراكز التنمية الفلاحية القروية، ونحن بصدد التفكير في هذا الإصلاح إن شاء الله مستقبلا سنقدم مشاريع في هذا الإطار.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

8 -تنويع الأنشطة الاقتصادية المحدثة للشغل والمدرة للدخل، مثل السياحة القروية والصناعة التقليدية القروية وأنشطة أخرى.

9 - تنمية الرصيد البشري عبر إعطاء دفعة أكبر لبرامج محو الأمية وتعليم الشباب والمرأة بالعالم القروي في برامج مشتركة بين الوزارت المعنية.

وأخيرا إرساء شبكة للدراسات والأبحاث حول التنمية القروية، تهدف هذه الشبكة إلى بناء رصيد علمي وتقني وطني يمكن من إعطاء إجابات دقيقة وسريعة لحاجيات محددة للتدخل الميداني وشكرا السيد المستشار وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد كاتب الدولة. الكلمة للسيد المستشار للتعقيب على الجواب.

المستشار السيد عبد القادر لكوشاخي:

شكرا السيد كاتب الدولة. العالم القروي في الحقيقة ينتظر الشيء الكثير منكم، وحنا اللي تنطلبو من السيد كاتب الدولة تعجيل وتفعيل هذا البرنامج الطموح اللي يمكن يخفف شوية من معاناة العالم القروي وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. إذن باسمكم جميعا نشكر السيد كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالتنمية القروية على مساهمته في هذه الجلسة، وننتقل إلى آخر قطاع. السؤال حول تأخير الطائرات للمستشارين السادة: أحمد الكور، سعيد التدلاوي، عادل المعطي، عبد السلام أحدوش، محمد هلال، محمد اطريبش، الميلودي عفوت، محمد السلامي.

السي الكور تفضلوا.

المستشار السيد أحمد الكور:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لاشك أن النقل الجوي يلعب دورا أساسيا في تنشيط الحركة الاقتصادية، الشيء الذي أدى إلى تطور هذا النوع من المواصلات. والخطوط الملكية المغربية انخرطت في هذا المجال من أجل الرفع من مستوى خدمات المسافرين مغاربة وأجانب، إلا أنه يتبين من حين إلى آخر أن الطائرات المغربية لا تفي بالتزاماتها لدى المسافرين، ويظهر ذلك في التأخير الذي يحصل داخل المطارات، حيث الانتظار يتعب المسافر من جراء هذا التأخير.

لهذا نطرح عليكم السؤال التالي السيد الوزير: ما هي الإجراءات التقنية الاستعجالية التي تعتزمون القيام بها حتى يمكن تلافي مثل هذا التأخير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة الآن للسيد وزير التجهيز والنقل للإجابة على السؤال. تفضلوا السيد الوزير.

السيد كريم غلاب وزير التجهيز والنقل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تطبيقا لسياسة النقل الجوي التي تنهجها وزارة التجهيز والنقل وتماشيا مع سياسة الحكومة فيما يخص قطاع السياحة، وبهدف تحسين جودة الخدمات المقدمة للمسافرين اتخذت الوزارة مجموعة من التدابير في هذا المجال، وأذكر البعض منها التي لها علاقة مع السؤال.

فأولا تحرير النقل الجوي وكذلك نشاط الخدمات على الأرض ما يسمى بالهاندلينك لخلق المنافسة لأن المنافسة هي إحدى عناصر الجواب الذي من شأنه ومن شأنها تحسين الخدمات بما فيها احترام البرامج، خلق هذه المنافسة وتنويع العرض من حيث الأثمان والعادات والخاصيات مع الرفع من جودة الخدمات وتخفيض تكلفة التنقلات.

كذلك إنشاء لجنة تحت إشراف الوزارة والمكونة من ممثلي شركات النقل الجوي والمكتب الوطني للمطارات وشركتي الخدمات الأرضية تسهر على تنسيق وضبط مواقيت الرحلات قبل تقديم البرامج للمصادقة من طرف مديرية الطيران المدني كان سابقا كل ما يتعلق بضبط الأوقات يدبر مباشرة ما بين الشركة التي تقوم عمليا وحدها اللي كانت الخطوط الملكية المغربية لتدبير الأوقات ، الآن أنشأنا لجنة تحت سلطة الدولة يعني مديرية الطيران المدني التي تسهر على ذلك.

كذلك الشركات الآن بمقتضى دليل جديد للنقل الجوي أصبحت ملزمة لا الشركة الوطنية والشركات الوطنية ولا الأجنبية باحترام البرامج الموافق عليها ولا يمكنها إلغاء أية رحلة مبرمجة أو تأخيرها إلا في الحالات الاستثنائية كما يعرفها الاتحاد الدولي للناقلين "ياطا" ومن أهمها المشاكل التقنية غير المرتقبة والتي قد تحصل في آخر لحظة أو ملزمة الأمن وسلامة الطيران من رص الأمتعة ومطابقتها مع لائحة المسافرين على متن الطائرات والاضطرابات المتسلسلة والمترتبة والناتجة عن ظروف الاستغلال الإضرابات خلق مسالك جوية خاصة للحفاظ على البيئة إلخ..

كذلك نهجنا عمليات أخرى بما فيها تخفيض حدة الضباب الذي كذلك يشكل من ضمن مبررات تحويل الطائرات أو تغيير مسارها

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

بتجهيز مطار محمد الخامس بالدار البيضاء من آليات التي جعلت منه أنه الآن ارتقى إلى الرتبة الثالثة من صنف (أ) وهذا يجعل من بعض الاضطرابات في الضباب يعني تسمح للطائرات أن تنزل على هذه المطارات، ولكن علينا أن نواصل هذه الاستثمارات حتى يصبح مستوى المطار بصنف (أ) يعني صنف ثالث من المرتبة (أ) Catégorie 3.

تلكم السادة المستشارين بعض الملاحظات التي تهدف عن طريق المنافسة وعن طريق تعدد الرحلات وعن طريق هذه اللجن وعن طريق تقنين طريقة إلغاء البرامج التي تصبح الآن تحت إشراف الطيران المدني.. بعض الإجراءات التي اتخذت من أجل التقليص من هذه الظاهرة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة الآن للسيد المستشار للتعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الوزير، ملاحظاتي أولا أهنئ وزارة التجهيز و النقل فعلا على الإصلاحات التي أدخلت على قطاع النقل، لكن أنا تكلمت في سؤالي على عامل الوقت وعامل الوقت كما كتعرفوا وتكلمتم على المنافسة اليوم باش نعطيكم مثل اللي كتعيشوا اللي هو يعتبر عامل الوقت كعامل أساسي في أوروبا وفي الدول الاقتصادية والنامية، أنه اليوم أصبحت المنافسة بين القطار السريع والطائرات، علاش؟ لأنه عامل الوقت أصبح من العوامل الأساسية والضرورية لإنجاح الاقتصاد في الدول النامية والدول الاقتصادية، حنا ما عندناش هاذ المنافسة ولهذا لا نجتهد في هذا الباب، بحيث نعطيكم المعطيات فيما يخص السياح اللي تيجيو لبلادنا السائح المحطات اللي تيعيشها والتي يسجلها في ذهنه هي الوصول والمغادرة، لما يسجل السائح الوصول تيجي للدار البيضاء وتيخصو ياخذ واحد La correspondance لأنه déjà كتيعطل باش يوصل الى الدار البيضاء. يوصل الى الدار البيضاء إذا كانت La co-respondance باش يهبط الى أكادير خصو يتسنى إذا كانت La co-respondance في الوقت فيها 30 أو 35 دقيقة يتسنى ساعة ونصف أو ساعتين ها هو كيسجل في المحطة الأولى كيسجل واحد الخطأ اللي لا يرتاح له السائح.

وكذلك في المغادرة وأنتم كيف كتعرفوا ما كاينش شي مسافر اللي كيكونش شي حد اللي كيتلقاه في المطار، ما شي معناه أنه هاذ السيد صبرناه.. والغريب في الأمر أنه بعض المرات لما يكون تأخر الطائرة حتى ذاك المسافرين ما تيتعلموش على ذاك التأخر.

ولهذا حنا تنعرفو عامل الوقت أش من دور كيلعبو، ما نطولش عليكم السيد الوزير أنا أحيي وزارة النقل على الإصلاحات اللي فعلا أدخلت على هذا القطاع، ولكن أتمنى أن تعطي وزارة النقل ما يكفي من العناية لإصلاح هذا العامل وإعطاء هذا العامل ما يستحقه من المجهودات لتحسينه وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السؤال الموالي في نفس القطاع حول تزايد حوادث السير.. تعقيب؟ تفضلوا السيد الوزير.

السيد كريم غلاب وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس. فقط لإعطاء المزيد من المعلومات، خصوصا أن السيد المستشار تطرق الى فترة وصول السياح والمسافرين الى المطارات ونقطة المغادرة لأنها نقطة جد مهمة وحساسة. فقط للإشارة على أن تحسين مستوى الخدمات سيأتي عن طريق تقنين جديد وقمنا بمبادرات في هذا المجال كما تكلمت على ذلك سابقا، إذ سيأتي عن طريق المنافسة، هذا هو الجواب يعني الحقيقي اللي غادي يجيب تحسن في الخدمات ولكن سيأتي كذلك عن طريق تحسين الخدمات المطارية، وبحيث أن في هذا المجال أخذنا عدة مبادرات خصوصا وأخيرا بتنسيق وثيق مع الإدارة العامة للأمن حول المدة التي تستغرق للمراقبات الشرطية على الحدود التي كانت تستغرق تقريبا ما بين 3 حتى 4 دقائق لكل شخص وبعد عقد الاجتماعات تمكنا من التقليص من هذه المدة الى ما بين 30 ثانية الى دقيقة . وهذا سيقلص بشكل واضح مدة الانتظار لا في مغادرة المملكة أو في الوصول من طرف المسافرين كانوا مغاربة أو كانوا أجانب وطبق هذا التنظيم الجديد مؤخرا وأعطى نتيجة جد إيجابية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، إذن السؤال الموالي حول تزايد حوادث السير للمستشارين السادة: عبد الصمد عرشان، إدريس العلوي، محمد البوخدادي، محمد أوخيار والحاج الطاهري.. تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سعيد كمال:

الإخوة المستشارين أنوب عليهم باسم المستشار السيد سعيد كمال.

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيد والسادة المستشارون المحترمون،

إن موضوع حوادث السير في بلادنا موضوع ذات أهمية بالغة لأن حرب الطرق المعلنة في بلادنا لا تستثني أحدا، كم منا لم يفقد صديقا أو زميلا في هذه الحرب؟ الجواب لا أحد.

إن الحوادث في الطرق كلفت بلدنا ثمنا باهظا في الأرواح والأموال ناهيك عن عدد اليتامى والمعطوبين الذين أضحوا في حالة المساعدة بعدما كانوا منتجين ومكدين نافعين لأنفسهم ولمجتمعهم.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

.السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إننا في فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية نعزو هذه الحوادث الى الأسباب الأساسية:

- حالة بعض الطرق الوطنية والجهوية والإقليمية.

- الإسعافات الأولية بالنسبة لسيارات الإسعاف وقت وقوع الحوادث والمستشفيات التي يمكن أن نقول بأنها منعدمة.

- حالة الحظيرة الوطنية للسيارات والشاحنات.

- الخصاص الواقع في علامات التشوير، وخاصة عند فتح أوراش لإصلاح الطرق.

- التهور والإفراط في السرعة وعدم احترام قانون السير من طرف مستعملي الطريق.

- المراقبة الغير الناجعة لقوات الأمن والدرك.

- تسليم رخص السياقة من طرف لجن غير كفأة وغير ذات مصداقية.

- التوعية والتربية الوطنية والخصاص الحاصل في التعبئة اللازمة من طرف المواطنين حتى لا يعرضوا أنفسهم وغيرهم الى الخطأ.

فرغم المراقبة الصارمة من طرف مراكز الفحص التقني للعربات نجد دائما بأن أغلبية حوادث السير تكون من طرف الحافلات والشاحنات وسيارات الأجرة، فكيف ترون السيد الوزير جانب المسؤولية من طرف وزارتكم لكثرة الرخص التي أعطيت بدون المعرفة بأنها تكون سببا في تزايد حوادث السير لكثرة الحافلات دون مراعاة الجانب الإنساني وبأن أغلبية أرباب الشاحنات تكون ممولة من طرف قروض بنكية ويمكن لأصحابها مضطرين للسرعة والعمل بجميع الطرق لسد الحاجيات.

وكذلك بعد تطبيق مشروع المراقبة، مراقبة السرعة بالآلات الحديثة فهل لاحظتم أن هناك نقص في حوادث السير أم لا؟ وكذلك بالنسبة لسيارات الإسعاف التي نراها دائما في المستودع لا تكون دائما في الطرق الرئيسية والنقط السوداء أو مستعدة للتدخل وجاهزة في حالة وقوع حوادث؟ ولماذا لا يكون هناك حوار في بعض الأحيان من طرف وزارتكم لدراسة المشاكل وإيجاد الحلول من طرف ممثلي مراكز الفحص التقني وممثلي الحافلات والشاحنات وسيارات الأجرة لمعرفة أسباب وقوع الحوادث؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة الآن للسيد وزير التجهيز والنقل للإجابة على السؤال.

السيد كريم غلاب وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

حقيقة الحديث طويل على السلامة الطرقية وآثارها والمستجدات التي تقوم بها حكومة صاحب الجلالة في هذا المجال، بعض الأمور التي أراها شيئا ما أنية في هذا المجال.

أولا، العناية التي حظيت بها هذه المسألة مؤخرا، حيث تفضل صاحب الجلالة بعقد اللجنة الوزارية برئاسته اللجنة الوزارية في 18 فبراير من هذه السنة، حيث جدد حفظه الله تعليماته في أخذ كل المبادرات وكل الإجراءات من أجل تعبئة كل وسائل الدولة، بما فيها وسائل المراقبة ووسائل التحسيس والوسائل التي تأتي بنصوص تنظيمية وقوانين جديدة من أجل التقليص من حوادث السير، هذا في إطار الخطة التي تقوم بها حكومته وهي الخطة الاستعجالية المندمجة للسلامة الطرقية.

كانت لي المناسبة لعدة مرات لعرض هذه الخطة ومحاورها ولن أرجع لهذه المسائل، فقط أريد أن أقول أن هذه الخطة انطلقت الآن منذ تقريبا سنة، حيث انطلقت في شهر أبريل من السنة الماضية ولدينا الإحصائيات حول النتائج على أرقام السلامة الطرقية وفيما يتعلق بالنتائج المؤقتة أو الإحصائيات المؤقتة.

ففيما يتعلق بعدد الحوادث تم انخفاض بنسبة 4.5 ٪ فيما يتعلق بعدد القتلى يعني استقر حول انخفاض طفيف جدا ب 0.4 ٪ يعني نفس العدد من القتلى في الوقت أنه سابقا كان ارتفاع منذ عشر سنوات بما يناهز 3 ٪ سنويا. كذلك عدد المصابين بجروح بليغة انخفض ب 9.6٪ ، هذا يعني أن الخطة انطلقت في هذا المجال بدأت تعطي ثمارها في هذا المجال وينتظر منا تعبئة إضافية في مواصلة هذه المجهودات وجعل كل الهيئات التي تشارك في السلامة الطرقية بما فيها الهيئات المتعلقة بالإسعاف يعني الوقاية المدنية و وزارة الصحة تتدخل بفعالية إضافية في هذا المجال.

أريد كذلك أن أذكر بعض، إذا سمح السيد الرئيس، آخر الإجراءات التي قامت بها الحكومة في هذا المجال تتعلق بفرض حزام السلامة داخل المدن وخارج المدن للمقاعد الخلفية. منع الأطفال أقل من عشر سنوات في المقاعد الأمامية ولا بد أن نهنئ أنفسنا على التقبل وعلى الإقبال وعلى مستوى نضج مستعملي الطرق في المغرب إذ تقبلوا هذا الإجراء من أجل مشاركتهم التطوعية في السلامة الطرقية، ولا شك أنه هذا الأمر سيعطي نتيجة في الإحصائيات لسنة 2004، كذلك منع استعمال الهاتف المحمول أثناء السياقة، فرض أجهزة السلامة على العربات، البعض منها مهم جدا وهي مثلا محدد للسرعة للشاحنات

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

والمحافلات الذي يجعل غير ممكن الإفراط في السرعة ميكانيكيا غير ممكن وهذا لا بد ما نقولو أنه في إطار الحوار مع أرباب النقل، وخصوصا شركات نقل المسافرين وشركات النقل للبضائع يعني تشارك تطوعيا كذلك في هذه الإجراء مع التكاليف التي تؤدي إليها هذه التجهيزات ولكن لها مردودية لأنها تساهم في الاقتصاد من الخسارة التي تؤدي إليها حوادث السير.

– إحداث دفتر للكفاءات المهنية بالنسبة للسائقين المحترفين.

– جعل كذلك شركات النقل العمومي للمسافرين تشغل سائقين رسميين وليس عرضيين كما يلاحظ في بعض الأحيان، وهذا يؤدي إلى عدم التحكم في الكفاءات ويؤدي الى حوادث السير وإجراء في مجال الردع والمراقبة بفتح تحقيق قضائي كلما تسببت بعض العربات كانت من الوزن الثقيل أو الخفيف في حوادث مميتة.

– يبقى أن هذا الأمر لمحاربة حوادث السير هي مسيرة طويلة ننخرط فيها بطريقة تطوعية، وسنتمكن إن شاء الله من تحسين هذه النتائج الأولى التي بقدرما تجعل منا نتعبأ أكثر بقدرما نعرف أنها غير كافية في الوقت الراهن.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة الآن للسيد المستشار إدريس العلوي للتعقيب على جواب السيد الوزير. تفضل السيد المستشار.

المستشارالسيد إدريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

الزملاء المحترمين،

في الحقيقة لما نسائل السيد وزير التجهيز والنقل في مسألة ما نحن أعضاء فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية نلقى تجاوبا مع السيد الوزير بما يتصف من صراحة وصدق ومنهجية في الرد على الأسئلة. كذلك فريقنا يستغل فرصة التعقيب وهذا السؤال لنشكر السيد الوزير على ما بذله من مجهودات في إقليم الراشيدية وخاصة منها فتح مطار مولاي علي الشريف في وجه الملاحة الوطنية والدولية. لقد كان للسيد الوزير باع طويل في هذا الفتح الذي سيساعد في التنمية السياحية التي يراهن عليها الإقليم.

السيد الوزير، في الحقيقة السلامة الطرقية كما قلتم موضوع كبير وفيه ما يقال، لكن بناء الطرق وتجديد حظيرة السيارات الوطنية هذا أمر حكومي وأمر على المدى الطويل إلخ.. ولكن هناك بعض الأمور التي يمكن بالمنهجية العلمية اللي عندكم واللي عند الوزارة، أنا أظن التشوير La signalisation لا تكلف مجهود كبير، مقاول شد ورش ما في طريق وطنية يدير التشوير الأساسي ديالو وهذه مراقبة ديال الوزارة، بعض المرات ما كتفيق حتى تدخل في شي حاجة الى آخره لأن المقاول أغفل أو تغافل وهاذ المسألة كنطلبو من السيد الوزير اللي مسؤول حكومي كبير وبارز ، هاذ المسألة ما خصهاش تقع، ما يمكنشاي ، التشوير حاجة مهمة جدا.

مسألة أخرى، اللجنة التي تسلم الرخص وبصراحة حنا نتكلمو في بلادنا بكل شفافية فيها ما يقال. في الحقيقة أنتم كمسؤول حكومي والحكومة ككل خصها تراجع النظر في هاذ الناس اللي كيسلموا الرخص، ما يمكنش مركز صغير اللي فيه تقريبا 20 ألف ديال السكان يدير 500رخصة في الشهر، هذا تلاعب والمسائل راها بجدية، ذيك الرخصة اللي كنتساهلوا فيها هكذا أو كناخذو منها أو ما عرفت كيف كنديرو لها حيث كناخذوها، هذاك هو اللي كيأدي لهاذ الأمور خص الرخصة ديال السياقة كيف ما بغى يكون نوعها القانون سيد الموقف، خصو يدوز من المراحل كلها ويعرف بأن السيارة خطيرة له وللغير.

لهذا أمرين لا تحتاج الى درهم السيد الرئيس، درهم واحد، لهذا نطلب السيد الوزير بما فيكم من مقدرة ومنهجية ونقولها كمهندس كبير وكوزير في حكومة جلالة الملك أن هذه الأمور لا تحتاج درهما واحدا ولذا ننبهكم باش تاخذوا التدابير في هاذ الباب وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة الآن للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل:

أشكر السيد المستشار على كلمته الرقيقة في حقي وهذا واجب علينا. بالنسبة لنقطتين هي رخص السياقة واللي هي التشوير خلال الأوراش، ملاحظتين في هذا المجال:

– في مجال التشوير، حقيقة هذا الموضوع أشاطركم الرأي من مسؤولية الوزارة، ونقوم بمجهود في هذا المجال اتجاه المقاولات لأن المقاولة هي اللي في دفتر التحملات مسؤولة على التشوير ولكن المراقبة ترجع للوزارة وللمديريات الجهوية للتجهيز وتقوم بمجهود في هذا المجال. أعطيكم فقط مثال أني ورش إعادة صيانة الطريق المدار بمدينة الرباط الذي يتم بشراكة مع مجلس مدينة الرباط ومجلس مدينة سلا ومجلس الجهة، كذلك يعني لأول مرة استعملنا الخط المتصل باللون الأصفر الذي يستعمل في الطرق السيارة. هذا فقط للإشارة الى أننا نقاسمكم الرأي في هذا المجال ونقوم بمجهود في هذا المجال .

– في مجال رخصة السياقة كذلك عملنا إصلاح اللي هو نصف الإصلاح الضروري، اللي هو إصلاح الامتحان النظري يعني غيرنا السنة الماضية، في شهر فبراير أسلوب اجتياز هذه الرخصة على مستوى الامتحان الذي أصبح الآن بشفافية من مستوى حسن، حيث أنه يستعمل آلات علمية وبالمعلوميات، الوسائل المعلوماتية التي تجعل السلطة التقديرية للمسؤول عن الامتحان غير متواجدة وتصبح النتيجة

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

تظهر بطريقة شفافة على آلة الكمبيوتر وهذا جاء بتحسن مهم في هذا المجال. يبقى إصلاح الامتحان التطبيقي اللي هو موضوع اهتمام الآن الذي ستأتي في الشهور القادمة بتنسيق مع الفاعلين في هذا المجال وجمعية أرباب سيارات التعليم في إصلاح كذلك الامتحان التطبيقي لإكمال هذا الإصلاح لرخصة السياقة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، السؤال الموالي حول جودة قناطر الطرق، الطريق الساحلية للسادة المستشارين محمد فضيلي، يونس العراقي، عمر أدخيل، بوسلهام بيتة، عبد الحميد بنعلوش والحسن قيشوحي. السي فضيلي تفضلوا.

المستشار السيد محمد فضيلي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

زملائي المستشارين،

من المعلوم أن الطرق بصفة عامة تلعب دورا أساسيا في تحريك الاقتصاد والميدان الاجتماعي والثقافي والسياحي الى غير ذلك من المجالات التي يجب أن تكون الطرق مواكبة لها. ومن المؤكد أيضا أن الطريق الساحلية التي بدأ الإنجاز فيها منذ سنوات ستفتح مجالا جديدا للمناطق الشمالية على جميع المستويات وستحسن وجه المغرب اتجاه أوروبا إذا ما تمت هذه الطريق وإذا ما تم تسريع الوثيرة.

بطبيعة الحال الطريق بدأ الاشتغال فيها على جميع المستويات، إلا أنه بدأنا نلاحظ عدم المراقبة لبعض المنشآت التي يتم بناؤها لأن الطريق تمر بمناطق وعرة جدا مناطق جبلية ومحتاجة الى منشآت سواء تعلق الأمر بالقناطر أو مخارج الطريق، فكانت السنة الفارطة طاحت واحد الشتاء كانت قوية كان انجراف الأمطار اللي طاحت جرفت بعض المنشآت وحولتها من مكانها مما جعلني أطرح هذا السؤال بهذا التاريخ بالضبط.

الآن اللي كنطلبو من السيد الوزير أولا المراقبة الصارمة على هذه المنشآت على المقاولات التي تقوم ببناء هذا الطريق، ثانيا تسريع الوثيرة إن أمكن ذلك لأنه كلما أسرعنا الوثيرة كلما ربحنا الوقت لتنمية هذه المنطقة.

ولعلم السيد الوزير أن عدد كبير من الدول الآن ما بقاوش يتذاكروا على الطريق الساحلية كاين الطرق السيارة الناس انتهوا منها troisième étage, deuxiè- 2030 ? 2020 وانتقلوا يبرمجوا الى سنة me étage, le premier étage إلخ.. وحنا بغيناكم تسرعوا الوثيرة إما بالإمكانيات الذاتية للمغرب أو بخلق شراكة مع مؤسسات لها تجربة في هذا المجال على الصعيد الدولي وكنسجلو بارتياح المجهود الذي بذل في هاذ السنوات الأخيرة على جميع المستويات مع أننا ما زالين بعاد على الهدف ولكن هناك مجهود يبذل هذا ما نشكر عليه الوزير والوزارة ولكن نلتمس ونلح على تسريع الوثيرة والمراقبة الصارمة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة الآن للسيد وزير التجهيز والنقل للإجابة على السؤال.

السيد وزير النقل والتجهيز :

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

الكل يعلم أهمية هذا الطريق الكبير اللي هو طريق ساحلي متوسطي والمدار المتوسطي الذي يربط ما بين طنجة والسعيدية، هذا الطريق مهم جدا طوله 550كيلومتر، يشكل إحدى العناصر لإعادة هيكلة أقاليم الشمال والانطلاق في بناء أقطاب متنامية في هذه المنطقة القريبة من أوروبا والتي تتكون أو يوجد فيها عدد كبير من المقومات الايجابية يمكن استثمارها لصالح المواطنين المتواجدين في هذه المنطقة. الكل يعرف كذلك أن الى حدود السنوات الأخيرة دون الإشارة الى التواريخ يعني كان فقط بعض المقاطع التي كانت انطلقت واللي كانت أنجزت وهي مقطع طنجة ?القصر الصغير، مقطع القصر الصغير الفنيدق ومقطع راس كبدانة- السعيدية. وفي السنتين الأخيرتين تمكننا من انطلاق عملي لجميع الأوراش من الجبهة الى الحسيمة في منطقة أجدير ثم من أجدير الى الناظور، ثم من الناظور الى السعيدية الى رأس كبدانة بالضبط هذا يبين أن مجهود بذل في هاذ المجال.

ما عرفتش سؤال السيد المستشار، خصوصا على تخوفاته على المراقبة واش تهم هاذ المقاطع التي توجد في طور الإنجاز الآن أو بعض المقاطع الأخرى التي فتحت أمام حركات السير سابقا؟ ربما إذا يمكن لو يوضح لي هاذ الأمر على كل حال يمكن لي نقول أن هاذ المشروع يحظى بعناية خاصة وأن جميع وسائل المراقبة من دفاتر تحملات ومختبرات ومكاتب دراسية والإشراف كذلك المباشر من طرف الوزارة يعني أنشأنا وحدة خاصة للإشراف على هذه المقاطع، وحدة موجودة في الناظور ووحدة موجودة في الحسيمة، التي تشرف مباشرة على المقاولة، إضافة إلى تواجد مكاتب دراسية تقوم بالمساعدة التقنية في الإشراف على الأوراش نظرا للصبغة الصعبة والتي تتطلب هندسة من مستوى عالي في هذا المجال، باستثناء إذا كانت شي نقط خاصة أطلب من السيد المستشار باش يؤكدها لي هنا أو في فرصة قادمة للتأكيد من أن ليس هناك أي شيء يجعل أننا متخوفون على هذا المشروع .

فيما يتعلق بالبرمجة، قمنا بمجهود كبير لتعبئة جميع الإمكانيات المالية لدى صندوق أبو ظبي ديال الإمارات، لدى التعاون الإيطالي المغربي في بعض المقاطع، لدى الاتحاد الأوروبي الذي يمول عن طريق

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

منحة مهمة ديال 80 مليون أورو أو 100 مليون أورو عفوا ما بين الجبهة والحسيمة وننتظر برمجة الشطر ما بين تطوان والجبهة من طرف وزارة المالية في إطار مناقشة القوانين المالية المقبلة للإنطلاقة في هذه العملية، حيث سيتم تمويل هذا المقطع من طرف الصندوق الياباني، إذن الإمكانيات المالية موجودة والتعاون المالي مع جميع الدول الصديقة معبأ، وكذلك الإشراف التقني من مستوى عالي لهذه الطريق وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، إذن ننتقل الى آخر سؤال بالنسبة لجلسة اليوم حول الاستعمالات غير الطبيعية للطريق السيارة، للمستشارين السادة: بوزكري صوالحي، محمد جوهري، سوفيان القرطاوي، إدريس الحسني، إدريس مرون، محمد المنتصر، ولحسن عباد.. تفضلوا السي بوزكري.

المستشار السيد صوالحي بوزكري:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير، هذا السؤال الذي سأطرحه ربما أنه يشعر به ويلاحظه جميع مستعملي الطرق السيارة. غير في البداية تنبغيو نسجلو بارتياح وتنبغيو نهنيوكم على حرص الوزارة بإيعاز من صاحب الجلالة فيما يخص تنفيذ مخطط الطريق السيار من الجديدة إلى وجدة ومن طنجة الى أكادير، فهذا إنجاز سوف يسجل بمداد فخر في عهد محمد السادس نصره الله.

رجوعا الى سؤال استعمال الطريق السيار المتواجد، السيد الوزير، أن المستعمل يلاحظ ما يلي:

– اكتظاظ في الاستعمال، إذ يستحيل خلال مسافات طويلة التجاوز نظرا لتواجد شاحنات في الخطين المكونين للطريق السيار، حالة محور الدار البيضاء– الرباط مثلا، أحيانا نشعر كأننا في طريق سريع.

– ثانيا استعمال اتجاه واحد من الطريق السيار في الاتجاهين، حيث مثلا الطريق السيار يبقى فيه اتجاه واحد، علاش؟ لأن كاين أعمال الصيانة على مسافات كبيرة ويضطر المستعمل معها استعمال اتجاه واحد وتصبح السرعة سرعة السلحفاة، في حين أن هنا يشعر المستعمل بنوع من الغبن لأنه أدى مقابل، هذا المقابل ماذا يقابله؟ ماذا يناسبه؟ إذن نحن نعتقد أنه في هذه الحالة لما تكون إصلاحات خصوصا إصلاحات على مقاطع كثيرة ما يبقاش الأداء لأن مواصفات الطريق السيار أصبحت غير موجودة كما هو متعارف عليها دوليا.

– ثالثا، السيد الوزير، أن المستعمل للطريق السيار يشعر أنه في حالة نوع من الرعب والخطر لأنه كثيرا ما تباغته حيوانات تقطع الطريق السيار، كثيرا ما يباغته المارة بالطريق السيار، كثيرا ما يباغته ناس ينتظرون، ويستوقفون الحافلات العمومية إذن هل نحن فعلا في طريق سيار بمواصفات دولية ونحن نستقبل سواح ويأتون كذلك بسياراتهم ويلاحظون، ولا أخفيكم كثيرا ما لاحظت أن السواح يتوقفون ويلتقطون صورا لهذه الحالات. لماذا؟ الله أعلم.

لذلك، السيد الوزير، نسائلكم حول هذه الحالات التي نعتبرها غير طبيعية والتي تشوب استعمال الطريق السيار الذي له مواصفات دولية تجعل استعماله آمنا وسليما لفائدة المستعمل وهي مواصفات تنعدم أحيانا جزئيا في الطريق السيار الوطني، الشيء الذي يجعلنا نتساءل، كما قلت هل نحن في طريق وطني سريع أم أمام طريق سيار بمواصفات أخرى لا تبرر المقابل الذي يؤديه المستعمل من أجل راحته وسلامته أثناء استعمال الطريق.

لذا نسائلك السيد الوزير، ألا تفكرون:

– أولا في توسيع المحور الرابط بين الرباط والدار البيضاء تجنبا للاكتظاظ وتيسيرا لسهولة المرور؟

– ثانيا، العمل على إضفاء الصفات الدولية التي تضمن راحة المستعمل وسلامته، وذلك بإزاحة كل الشوائب والمشاهد التي تعترضه في الطريق السيار الوطني؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة الآن للسيد وزير التجهيز والنقل للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

فعلا فيما يتعلق بهذه الأسئلة أو هذا السؤال المتعلق باستعمال الطريق السيار والاستغلال بصفة عامة الطريق السيار، أريد أن أشير على بعض النقط المتعلقة بما جاء في سؤال السيد المستشار.

أولا، فيما يتعلق بالطاقة الاستيعابية للطريق السيار، بما فيها الطريق السيار ما بين الدار البيضاء والرباط، هذه الطريق لها محورين لكل محور يعني أربع محاور، اثنان بين الدار البيضاء والرباط وإثنان بين الرباط والدار البيضاء، ومعدل حركة المرور اللي كتمر عبر الطريق يصل الآن الى ما يناهز 25 ألف عربة يوميا، هذا المستوى يبقى أقل من الطاقة الاستيعابية لهذا الطريق التي تصل في ظروف حسنة حسب المعايير المعمول بها حتى في أوروبا الى 32 ألف عربة في اليوم يعني مازال عندنا هامش ما بين 25 ألف اللي هو المعدل الحالي و 32 ألف عربة في اليوم يعني من الطبيعي أنه كلما يرتفع عدد العربات الذي يمر بقدر ما يعني ينقص مستوى الخدمة للطريق السيار من راحة ومن

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

إمكانيات للوصول الى السرعة المحدودة، الى غير ذلك. ولكن لابد أن نعرف أنه مازال كاين هامش ال بأس به ما بين 25 ألف و 32 ألف.

لذلك انطلقنا في دراسة المحور الثالث للطريق السيار بين الدار البيضاء والرباط ونعمل على أن إن شاء الله تنطلق الأشغال ما بين نهاية 2006 أو بداية سنة 2007 للمحور الثالث ما بين الدار البيضاء والرباط. للإشارة هذا المشروع الجديد سيتطلب ما يناهز 800 مليون درهم ديال الاستثمار.

فيما يتعلق باستعمال الطريق السيار بمحورين عوض أربع محاور هذا كذلك ضروري في مجال الصيانة لأن من الضروري إيقاف نصف الطريق السيار واستعمال النصف الآخر ولكن كنعملو بمعايير على المدة وعلى المسافة اللي ما خصهاش تتعدى 3 الى 5 كيلومتر لكي لا يتم إزعاج كبير لمستعمل الطريق، لكن لا ننسى أنه فعلا هذه الانزعاجات هي ناتجة على تنفيذ بعض برامج الصيانة والسلامة الطرقية التي تقوم بها شركات الطريق السيار بالمغرب.

في مجال الاستعمال الغير العادي للطريق السيار من طرف عربات أو أشخاص أو مواشي الى آخره اللي غير مقبولة على الطريق السيار، نذكر أنه هذه الحكومة غيرت القانون وصادقتم جميعا على تغيير قانون الطرق السيارة، حيث أنه القانون 03-21 منع منعا كليا الراجلين، المواشي، جاء بغرامات مهمة جدا ضد عدد كبير من مخالفي هذا القانون، يعني حافلات النقل العمومي التي تقف على الطريق وتأخذ زبناء إلى آخره هذا كله أصبح على المستوى القانوني غير مقبول وتتدخل من جهتها شركة الطرق السيارة بالمغرب لأنه القانون خول لها بعض السلطات للمراقبة. وفعلا قامت إلى غاية 31 دجنبر 2004 بمعاينة ما يزيد عن 118 مخالفة وقد تم حجز الماشية في العديد من الأحيان وحولت المحاضر الى وكيل الملك بتنسيق مع مصالح الدرك الملكي. كذلك مصالح من الدرك الملكي تقوم بمجهود يجب أن يرقى الى مستوى أعلى لأن حقيقة نستثمر أموال كثيرة في الطريق السيار لاستغلال ولاستثمار الطريق السيار وتواجد مواشي وعربات أو دراجات الخ.. يقلص مستوى الخدمات على الطريق السيار، فلابد من التصدي ومن مواصلة هذه المجهودات طبقا للقانون الجديد 03-21وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة الآن للسيد المستشار الأستاذ جوهري للتعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد محمد جوهري:

شكرا السيد الوزير. غير من مبادئ الإنصاف ولو أن القانون يعاقب المخالفين الذي يستعملون الطريق السيار من غير سائقي السيارات، لكن أيضا الطريق السيار بالمواصفات الدولية كيف كتعرفوا السيد الوزير كيكون حواجز وقائية من الجانبين، فنلاحظ في عدد كبير من المقاطع ليست هناك حواجز واقية وأن السكان يتواجدون بين ضفتي الطريق، لذلك لا بد الأخذ بعين الاعتبار هذه المعطيات وحتى في حالة تنفيذ العقوبات أو الحجز وحجز بهائم وحيوانات تلج إلى هذه الطريق لأن الولوج مشروط يعاقب بشرط وجود الحاجز. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة الآن للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل:

فقط للإشارة أنه هذا الإشكال ديال الحواجز، فعلا هو ضروري وقانوني، يعني القانون يجعل إجباري لشركة الطرق السيارة باش تقوم بالحواجز ولا يحدد طريقة هذه الحواجز، يمكن لها تكون بالأسلاك الشائكة أو بحواجز مبنية بالخرسانة. فحاليا استعملت سابقا حواجز بالأسلاك ولكن الآن نحول هذه الحواجز في جميع ضواحي المدن، فأينما كانت الطريق السيار قريبة من المدن إلا وتتشوفوا أشغال لتغيير وتحويل هذه الحواجز من أسلاك الى حواجز من الخرسانة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير وباسمكم نشكر السيد وزير التجهيز والنقل علىٰ مساهمته القيمة في هذه الجلسة، وبذلك نكون قد أتينا على جميع النقط الواردة في جدول أعمال جلسة اليوم وأن جميع الأسئلة قد نقلت مباشرة على أمواج الإذاعة وشاشة التلفزة وهذا بفضل تفهم السادة المستشارين المحترمين. أشكركم جميعا وأعلن عن اختتام الجلسة لنرفعها خمس دقائق لنعود للنقطة الموالية شكرا لكم.